www.kassioun.org

999

الاثنين 04 كانون الثاني 2021

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

2020: عامٌ قاسٍ انتهى... فهل يمرّ فعلاً؟

[13]

الافتتاحية

أربع رسائل في العام الجديد..

مع مطلع عام جديد من الكارثة السورية، ولأن «صديقك من صَدَقك لا من صدّقك»، فإنّ من المفيد باعتقادنا، أن نشارك الأطراف– التي نعتقد أنّ لها مصلحة في حل الأزمة السورية– آراءنا وملاحظاتنا حول المرحلة التي وصلت إليها البلاد وسبل الخروج من الكارثة... ونكثف ذلك في الرسائل التالية:

أولاً: لا شك أنّ الدخول العسكري الروسي في أيلول 2015، قد لعب دوراً حاسماً في منع انهيار الدولة السورية، وفي تطويق وضرب الإرهاب. كذلك أسهم مسار أستانا وسوتشي وصولاً إلى تشكيل اللجنة الدستورية، في تمهيد الطريق نحو الحل السياسي من جهة، وفي تخفيض مستوى العنف في عموم البلاد عمّا كان عليه قبل 2017 من جهة أخرى. ولكن الأكيد أيضاً، هو أنّ التهاوي الكارثي والمتسارع في الأوضاع المعيشية، واستمرار العمل الغربي التخريبي والتقسيمي، في ظل غياب الحل السياسي الشامل، سيؤدي ذلك كله في حال استمراره إلى تضييع كل ما تمّ إنجازه حتى الآن، ولذا فإنّ الدفع باتجاه التنفيذ الكامل للقرار 2254 لتمكين الشعب السوري من تقرير مصيره بيده، ليس شعاراً أبدياً، بل شعاراً له صلاحية زمنية إذا فاتت فلن تعود هنالك سورية يطبق فيها هذا القرار. بكلام آخر، سيجري تبديد ثمار الإنجاز العسكري الذي لعبت فيه القوة العسكرية الروسية دوراً أساسياً في ظل تأخير أو عدم تثمير الحل السياسي على أساس 2254 كاملاً.

ثانياً: إنّ الدور التاريخي لسورية منذ ما قبل الاستقلال، كبلد وشعب مقاوم للمنظومة الغربية وللصهيونية، هو الآخر بات مهدداً؛ فاستمرار تقسيم الأمر الواقع، واستمرار التدهور الكارثي في أوضاع السوريين، واستمرار تحكم الفاسدين الكبار وتجار الحرب والمتشددين من كل الأطراف، لا يعني تحييد سورية عن الصراع ضد «الإسرائيلي» بشكل مؤقت فحسب، بل يفتح الباب لكسر موقع سورية التاريخي عبر كسر شعبها وكسر وحدتها... ولذا فإنّ الأطراف الإقليمية كلها التي ترى أنّ موقع سورية المعادي للصهيونية متوافق مع مصالحها، عليها أن تسارع للدفع باتجاه الحل السياسي الشامل الذي يشكل الضمانة الوحيدة لاستمرار وجود سورية نفسها، ومن ثمّ استمرار موقعها... ما يجب أن يثير خوف هذه القوى فعلاً، ليس الحل السياسي، بل عدم البدء الفوري به.

ثالثاً: ينبغي لإخوتنا في القوى السياسية في الشمال الشرقي أن يستخلصوا العبر من تجاربهم المريرة مع الأمريكان، وأولها أنّ كل منطقة تحتلها تركيا اليوم، هي منطقة انسحب منها الأمريكان وسهلوا استيلاء تركيا عليها أو سلموها تسليماً. الأمريكي كان ولا يزال عدواً لكل السوريين، ولا يمكن الثقة به بأي شكل من الأشكال. وليس من نتيجة مرجوة من الثقة به سوى المزيد من الدمار والخراب.

رابعاً: على الوطنيين الموجودين ضمن صفوف النظام وضمن صفوف المعارضة، أن يدفعوا أيضاً باتجاه الحل السياسي، فوزن أية قوة في مستقبل سورية مرتبط بمدى جديتها في الدفع نحو الحل؛ أولئك الذين سيستمرون في التعطيل سينخفض وزنهم بالضرورة وصولاً إلى الصفر، لأن الحل آتٍ لا محالة عاجلاً أم آجلاً، والعكس بالعكس.

إذا كانت سرعة الانهيار المعيشي قد بلغت خلال 2020، 34 ضعف سرعة الانهيار في السنوات التي سبقتها، فإنّ ذلك يعني أنّ 2021 يمكن لها أن تكون أشد كارثية وخطورة بكل المقاييس، ما لم يتم البدء بالحل الشامل فوراً... ولذا يجب أن يبدأ الحل...

آن الأوان للوصول إلى نهاية درب الآلام الطويل الذي خاضه السوريون، وآن الأوان لولادة جديدة، نقطة الانطلاق وكلمة السر فيها: 2254

شؤون عمالية

تجميد الأجور أسس للانهيار

04

شؤون محلية

مازوت التدفئة.. حلم منتظر..

15

شؤون عربية ودولية

المشكلات «العادية جداً» للكيان الصهيوني

19

شؤون ثقافية

خسارة مؤلمة ووجع كبير للسوريين

23

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

المؤتمرات العمالية النقابية.. شرعية قراراتها في مرحلة مصيرية

انطلاقاً من الأوضاع المعيشية الكارثية للطبقة العاملة التي أنتجتها السياسات الاقتصادية الحكومية من جهة، وممارسات قوى المال الاحتكاري الفاسد من جهة أخرى، بالإضافة إلى سنوات الأزمة الوطنية الشاملة، تزداد الحاجة والضرورة لبرنامج نقابي شامل وموضوعي، يرسم مسار عمل التنظيم النقابي بقواه الحية، من أجل أن يكون للنقابات دور يتوافق مع حجم القضايا التي يتطلب حلها من وجهة مصالح الطبقة العاملة الأساسية، وفي المساهمة الفعالة في إيجاد حلول للقضايا الوطنية والسياسية والطبقية الكبرى.

فالطبقة العاملة بأسرها تحت خط الفقر، وآلاف العمال باتوا مهددين بشكل جدي بالانحدار إلى قاع التهميش، والحلول المطروحة من قبل قوى رأس المال والفساد الكبرى بما فيها السياسات الحكومية لا تقترب من مصالح العمال وحقوقهم.

ولأهمية المؤتمرات النقابية ودورها المفترض في صياغة ما يجب اتخاذه من قرارات ومواقف تعبر عن مصالح العمال وحقوقهم المعتدى عليها، عبر سنوات طويله، حيث يقتضي هذا إخراج المؤتمرات من واقعها الذي توضع به عادة وتجعلها مؤتمرات بروتوكولية لا تقدم ولا تؤخر من حيث نتائجها النهائية سوى أنها تزيد من حدة عدم الرضا عن دور النقابات المفترض أن يكون، وتخرج الكوادر النقابية بخفي حنين من هذه المؤتمرات عن تلك النتائج.

لقد شخصت النقابات- في مؤتمرها العام الأخير- الواقع المعيشي المزري الذي يعيشه العمال، وواقع المعامل والشركات من حيث عدم دعمها وتطوير خطوطها الإنتاجية وتأمين مستلزمات إنتاجها من مواد أولية وطاقة لتشغيل المعامل، وحددت في تقاريرها مسؤولية الحكومة عن واقع العمال والمعامل، ولكن هذا شرط غير كاف- مع أهميته- من أجل تجاوز الواقع الكارثي الذي نتحدث عنه، بل الأنكى من ذلك، أن النقابات تعرف الوضع وبتفاصيله، ولكنها لأسباب كثيرة لا تتخذ الخطوات الضرورية التي تمكنها من إيصال رسائلها المعبرة عن عدم رضاها ورضا العمال عن الواقع المعاش، والرسائل المطلوب إيصالها يضمنها الدستور، وتؤكدها التجربة الكفاحية الطويلة للحركة النقابية والحركة العمالية التي تمكنت عبرها الحركتان من فرض مطالبهما وحقوقهما.

إن التأخر من قبل النقابات في اتخاذ المواقف المطلوبة عبر المؤتمرات القادمة، -التي من المفترض أن تعطي تلك المؤتمرات شرعية لقراراتها- سيجعل الطبقة العاملة تذهب باتجاه خياراتها التي قد تكون صعبة ومؤلمة، ولكنها صحيحة، ويمكن عبرها انتزاع حقوقها والدفاع عن مصالحها، بما فيها حقها بالإضراب السلمي الذي لا تعترف به النقابات، ولكن الدستور السوري يقره ويؤكده.

صراع أم تعاون طبقي؟

لمّا كانت الحركة النقابية هي القوة الأولى التي من خلالها يدافع العمال عن مصالحهم المختلفة ضد الاستغلال، فما هي الطريقة التي تحقق هذه المصالح؟ هل هي عن طريق الصراع الطبقي أم التعاون الطبقي؟

■ نبيل عكام

الجواب بطبيعة الحال واضح، إذا ما عرفنا الفرق والتفاوت الكبير بين مصالح المستغَلين ومصالح المستغِلين. ليس بين مصالح وأساليب الهيمنة لرأس المال، ومصلحة الطبقة العاملة في التحرر منه، أيّ تعاون ممكن؟ وهذا لا ينفي أبداً رفض التفاوض من أجل تحسين ظروف وشروط العمل. لأن التفاوض يختلف عن سياسة التعاون الطبقي، التي تعني التهادن والتسليم لشروط ربّ العمل من أجل تسوية المشاكل بطريقة وديّة في صالح ربّ العمل في قطاع الدولة أو القطاع الخاص على حد سواء، كما هو الشكل السائد تحت ما سمي «نحن والحكومة فريق عمل واحد» وشركاء في خندق واحد، وبالحوار، يمكن أن نحقق مصالح العمال. أما الدولة فهي من أجل الحفاظ على مصالح رأس المال، تقوم بمساعدته على تأمين مصالحه من خلال إعطائه المرونة، ومن خلال القوانين والتشريعات المختلفة. غالبية العمال لا يحصلون على الحد الأدنى الدستوري للأجر. هذا الحق الذي يتهرب من تطبيقه أرباب العمل، وقد يكون ربّ العمل هذا قطّاعاً خاصاً أو قطّاع دولة. إنّ أكثر من 90% من طبقتنا العاملة تعيش في حالة من الفقر والمرض والجهل، وكأنها القدر المحتوم. حالة فرضتها عليها تلك السياسات التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة، ومن جانب آخر كانت تقوم بإقرار زيادات شكلية في الحد الأدنى للأجور مع كثير من الدعاية والبهرجة، ليبقى هذا المطلب للطبقة العاملة غامضاً ومجالاً لتلاعب الحكومة وأرباب العمل فيه.

الحد الأدنى

إن الحد الأدنى للأجر اليوم هو أجر لا يكفي العامل حتى سد رمق الجوع والعطش، وبالطبع لا يستجيب لمتطلبات وحاجات العامل الأساسية في حدها الأدنى المقبول. لذلك لا بد من إعادة النظر في قيمته الأساسية، وهي القيمة التي تضمن للعامل تحقيق الحد الأدنى من العيش الكريم. وهذه مهمّة لا بدَّ أن تكون بالمقام الأول من اهتمامات النقابات في دورتها القادمة، من خلال مفاوضات مع الدولة وأرباب العمل. من أجل مواجهة الغلاء وارتفاع الأسعار واجتثاث الفساد الذي ينهب العمال والدولة والمجتمع، إنَّ الحد الأدنى للأجور يجب أن يكون مرتبطاً بالغلاء وارتفاع الأسعار، عبر تطبيق السلَّم المتحرك للأجور. ولكي تفرض الطبقة العاملة تطبيق حقّ تأمين وتحسين الحد الأدنى للأجور الذي يؤمن كافة احتياجاتها الأساسية والضرورية، ويحقق العيش الكريم، يتطلب هذا أن ترتقي إلى درجة طبقة لذاتها، تعرف مصالحها الخاصة والعامة وكيفية انتزاعها. وأحد شروط ذلك هي قوة وفعالية تنظيمها النقابي المستقل، ليكون البوصلة والمرشد للأغلبية الساحقة من العمال. وإذا كانت تلك القوى الطبقية المشبعة بالفساد والنهب، لا ترى الطبقة العاملة طبقة اجتماعية ضرورية لتسيير المجتمع، نقول لهم: إنها في تزايد دائم، وموجودة أكثر فأكثر. لكنها منذ سنوات عديدة تفتقد مؤقتاً تلك النقابات القادرة على توحيدها وفي مساعدتها من جديد بالعمل الأساس الذي قام به نشطاء ومؤسسو الحركة النقابية. إنَّ تاريخ الطبقة العاملة السورية، بانتصاراتها وبهزائمها، علَّمنا أن الأمور قد تتغير بسرعة كبيرة. لقد بَيّنَ لنا أن تاريخاً من التفاني والنضال والتضامن يظهر لدى الطبقة العاملة، عندما تحيا من جديد على الوعي بمصالحها. لقد كان العمال السوريون ولا يزالون وطنيين، ولديهم القدرة والعزيمة للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم، كما كان أسلافهم الذين انتزعوا بجهدهم وعرقهم وتضحياتهم ما كانت تُنكره عليهم البرجوازية الصاعدة، والعمال الآن سيمضون نحو الدفاع عن حقوقهم كما فعل أسلافهم، وهذا قانون موضوعي لا رادَّ له.

لقد بَيّنَ لنا أن تاريخاً من التفاني والنضال والتضامن يظهر لدى الطبقة العاملة عندما تحيا من جديد على الوعي بمصالحها

نحو مزيد من التنظيم والمواجهة

هل يحيي الغرب نقاباته تحت هذا العنوان؟ نشرت دراسة حول الاتجاهات العمالية في الدول الغربية نحو إعادة تنظيم الحركة العمالية، وجعلها أكثر فاعلية في مواجهة سلوك الدول الغربية تجاه العمال وحقوقهم، التي ظهرت بشكل جليّ في ظل جائحة كورونا، والتي تأثر بإجراءاتها العمال بشكل أساس، من حيث قدرتهم على تأمين متطلبات عيشهم، بعد أن فقد الكثيرون منهم فرص عملهم، ولم يتلقوا مساعدات كافية أو أية مساعدات، حيث كشفت الدراسة تهلهل البنى الخاصة بحماية العمال ومنها: تعويضات البطالة والرعاية الصحية، مما جعل العمال في بعض القطاعات يقومون بإعادة تنظيم أنفسهم بنقابات لها فاعلية، وتستطيع حماية مصالحهم وحقوقهم.

بدأت الاتجاهات الأساسية عند العمال في إعادة تنظيم أنفسهم في أوساط العاملين في مجال الخدمات المستشفيات والبقالة وقطاع المبيعات والعمال الرقميين

■ عادل ياسين

تقول الدراسة: إن لبرلة سوق العمل ما كانت لتحدث بهذا الشكل لو تمت مواجهتها بفاعلية من قبل النقابات، حيث استطاعت الحكومات تطبيق إجراءات اللبرلة عبر تقسيم الطبقة العاملة، وذلك من خلال إعادة تنظيم أجزاء من سوق العمل بحيث يستطيع جزء من العمال الحصول على ضمانات عدم التضرر من الإجراءات الليبرالية، وهو ما سمي اصطلاحاً « بالعزل– نظام المكيالين» حيث يتم فصل مجموعة منظمة نقابياً عن بقية العمال، أي: بمعنى أخر، يقومون بتقديم الرشاوى للنقابيين المنظمين مقابل ضمان عدم تحركهم مع بقية العمال المحرومين من الضمانات، وهذا السلوك ليس جديداً ووليد أزمة كورونا، بل هو سلوك متأصل تمارسه الحكومات الغربية والشركات تجاه النقابات الصفراء، التي تقبل بما يقدم لها من امتيازات ورشىً، مقابل ضمان منع الحراك العمالي من الدفاع عن حقوقه ومصالحه، وهذه حالة عامة في كل الأماكن التي تكون فيها النقابات منسلخة عن قاعدتها العمالية.

الحراك العمالي نحو إعادة تنظيم نفسه بأطر نقابية فاعلة خارج الأطر القديمة كان تأثيره واضحاً، كما تقول الدراسة في انتخابات أحزاب «يسار الوسط» وهي أحزاب يمينية تلتقي مع الأحزاب الفاشية في الكثير من المواقف، وخاصة بما يتعلق بحقوق العمال.

إن الاتجاهات الأساسية عند العمال في إعادة تنظيم أنفسهم بدأت في أوساط العاملين في مجال الخدمات المستشفيات والبقالة وقطاع المبيعات والعمال الرقميين، فقد خاض الأخيرون معركتهم في مواجهة الشركات التي تشغلهم، مطالبين بزيادة الأجور التي تمكنوا من الحصول عليها بمقدار 78% بعد إضراب عن العمل استمر لمدة 21يوماً، وكان التنسيق بينهم يتم عبر شبكة الإنترنت، وهؤلاء العمال لم يكونوا محميين بموجب قانون العمل الأمريكي، ومع هذا تمكنوا من تنظيم أنفسهم، وقاوموا محاولة الشركة في تفكيكهم وكسر إضرابهم.

مع تعمّق أزمة الرأسمالية والهجوم السافر على حقوق العمال وامتيازاتهم التي كانوا يحصلون عليها، سيكون اتجاه العمال هو: المزيد من التنظيم والمواجهة مع قوى رأس المال والحكومات الداعمة له.

الطبقة العاملة

تركيا - انتحار العمال

كشفت بيانات صادرة عن مجلس صحة العمال والسلامة المهنية– يوم 30 كانون الأول– تزايداً في معدلات الانتحار في صفوف الموظفين والعمال في تركيا، لدوافع اقتصادية، وذلك في ظل ارتفاع نسب البطالة والتضخم، ووفق الإحصائيات الخاصة بالمجلس، فإن 433 عاملاً انتحروا خلال السنوات السبع الأخيرة، لأسباب تتعلق بظروف العمل.

وصرح أحد أعضاء مجلس صحة العمال والسلامة المهنية، إن حالات الانتحار المتعلقة بأسباب اقتصادية تزايدت في المجتمع التركي، الذي تفاقمت في داخله أزمة عدم المساواة.

وأضاف: إن الدراسة التي أجرتها منظمة الصحة العالمية تشير إلى انتحار 800 ألف شخص سنوياً وأن 79% من وقائع الانتحار هذه تقع في البلاد التي ينخفض فيها دخل جزء كبير من المجتمع.

الكويت - احتجاج عمال نفط

شهدت محطات تزويد الوقود التابعة لشركة البترول الوطني، إضراباً عن العمل يوم 29 كانون الأول، بسبب عدم الالتزام بدفع رواتب العمال لمدة وصلت إلى 4 أشهر، مطالبين إدارة الشركة بعدم التهاون مع الشركات التي تؤخر رواتب العاملين فيها.

وطال الإضراب غالبية محطات الشركة التي شهدت ازدحاماً واسعاً وطوابير من السيارات على مدار اليوم، وكشفت مصادر نفطية: أن اتصالات جرت بين إدارة شركة البترول الوطنية والمقاول لحل الأزمة، وجار نقل عدد من العمال، وتمت تسوية رواتبهم لتشغيل المحطات، مؤكدة وجود خطة بديلة للاستعانة بعقود أخرى لتشغيل المحطات في حال تكرار الأزمة، وتداول ناشطون مقاطع فيديو تظهر الازدحام واعتبروا ما يجري من ظلم بحق العمال أمراً مرفوضاً.

الأردن - قرار كارثي

حذر رئيس النقابة العامة للعاملين في البتروكيماويات، من خطورة القرارات الحكومية المتعلقة بشركة مصفاة البترول، والتي قد تؤدي إلى وقف نشاط تكرير النفط الخام كأحد الخيارات المطروحة للحل في حال استمر الخلاف، مؤكدًا أن ذلك يلحق الضرر بالشركة، ومن شأنه تهديد الأمن المعيشي والاجتماعي للعاملين فيها، والمساس بأمن الطاقة للوطن، والذي يعد جزءاً من السيادة الوطنية.

وأوضح: إن وقف نشاط التكرير يؤدي إلى إنهاء خدمات 10 الآف عامل، يعملون كموظفين دائمين في الشركة، إلى جانب العاملين في الشركة اللوجستية وسائقي نقل النفط الخام بنظام المقاول، والعاملين في خدمات الصهاريج على الطرق والأعمال المساندة والخدمات اللوجستية، متسائلاً: «هل فكر من اتخذ هذا القرار بمصير هؤلاء العاملين؟

المغرب - انتهاء إضراب المناجم

انطلقت جلسات الحوار بين ممثلي عمال منجم جبل عوام مريرت يوم 29 كانون الأول، والشركة المنجمية، بعد 5 أيام من فض الاعتصام، الذي خاضه ما يقارب 100 عامل على عمق 700 متر تحت الأرض لمدة 9 أيام متواصلة.

وحسب محضر الاجتماع، فإن الأمانة العامة للاتحاد المغربي للشغل، وممثلين عن العمال تفاوضا مع الإدارة المركزية للشركة في الدار البيضاء، وتوصلا إلى وعود لتلبية مطالب العمال المعتصمين داخل المنجم المذكور.

وأضاف المصدر ذاته: أن محضر الاجتماع نص على الاتفاق مبدئياً على فتح تفاوض جماعي بين ممثلي العمال، وإدارة الشركة، يفضي إلى الزيادة في الأجور.

وكان الاتحاد المغربي للشغل قد أعلن أن عمال الشركة المنجمية دخلوا في اعتصام مفتوح، يوم 14 كانون الأول.

تجميد الأجور أسس للانهيار

سياسة تجميد الأجور التي تنتهجها الحكومات تعبر عن سياساتها الليبرالية الاقتصادية التي دمرت العمل والإنتاج معاً، فالعلاقة بين الإنتاج والاستهلاك علاقة مترابطة جداً ومتشابكة، ومن يحدد تجميد الأجور يقصد حصر المال والثروة في أيدي قلة قليلة، ويحرم الغالبية من الثروة في أبشع توزيع للثروة، وبشكل لا إنساني، حيث لا نرى مثل هذه التوزيع الظالم للثروة في أكثر البلدان رأسمالية.

■ ميلاد شوقي

انعكاس تجميد الأجور على الإنتاج

العديد من الحرفيين والتجار وأصحاب المحلات التجارية باتوا يشتكون من قلة البيع، وبات ضعف الاستهلاك لدى المواطنين عاملاً من عوامل العزوف عن الإنتاج، أو الإنتاج بمواصفات رديئة لتتوافق التكلفة مع سعر المبيع إلى حد ما، لتأمين سلعة يستطيع المواطن أن يقتنيها على أقل تقدير، بعدما اقتصر شراء المواطن على حاجاته الأساسية الضرورية فقط.

وخاصة مع حصر الاستيراد المواد الأولية بأيدي قلة فقط، تتحكم بأسعارها وتفرض شروطها على المنتجين، حتى باتت غالبية المهنين وأصحاب الحرف يعملون بلا ربح ولا يؤمنون سوى معيشتهم فقط، نتيجة انخفاض الطلب على منتوجاتهم وبشكل حاد من جهة، وارتفاع تكاليف تصنيعها من جهة أخرى.

وبات الإقدام على افتتاح أي مشروع تجاري أو صناعي بمثابة مغامرة معروفة النتائج مسبقاً وهي: الخسارة والفشل، وهذا بحد ذاته أدى إلى العزوف عن الاستثمار نتيجة لانعدام أدنى شروط نجاحه.

رفع الدعم يعني تخفيض الأجور

كان الدعم الحكومي في القرن الماضي يعتبر تعويضاً عينياً مساعداً للرواتب والأجور، ولكن مع بدء الألفية الجديدة وانتهاج الليبرالية الاقتصادية، وتطبيق وصفات صندوق النقد الدولي ببدء رفع الدعم عن المواطن، وهو ما يعنيه تخفيض حصته من الثروة الوطنية، وتآكل في أجوره، واستمر رفع الدعم عن المواطن وفي جميع المجالات بدءاً من الخبز، وليس انتهاء بالمحروقات ومع الاستمرار في الارتفاع اليومي لأسعار جميع السلع، وخاصة المواد الغذائية والخضار والفواكه، وأيضاً مع إعادة التصدير إلى دول الخليج، الذي تسبب في فقدان بعض المواد وارتفاع أسعارها أضعافاً مضاعفة.

ووصلت الحال إلى درجة أنه بات الاعتماد على العمل غير كاف بتاتاً لتلبية متطلبات المعيشة وباتت الأجور المنخفضة معرقلة للإنتاج والعمل معاً، فالفكرة التي تراود الكثيرين اليوم ما فائدة العمل إذا كان لا يؤمن لنا أدنى متطلباتنا المعيشية كبشر نحتاج للطعام لتعويض قوة عملنا؟ كل هذا دفع الكثير من العمال السوريين للبحث عن الهجرة بسبب هذه الظروف، وبات أغلب السوريين يعتمدون على الحوالات الخارجية من أقربائهم في الخارج، علها تسد عنهم بعض المصاريف، وخاصة تكاليف النزوح من دفع للإيجارات المرتفعة، ويعتمدون في معيشتهم على المساعدات العينية الدولية التي يتم توزيعها عبر منظمات الأمم المتحدة.

وفقدت مائدة السوريين وخاصة الطبقة العاملة الكثير من الأغذية الأساسية، بدءاً من اللحم الأحمر والفروج والبيض وزيت الزيتون والأجبان وبات الاعتماد على ما تؤمنه المساعدات الدولية من البرغل والرز والعدس فقط، مع فشل حكومي في تأمين ربطة الخبز للسوريين حتى ورفع سعرها وإنتاجها بأسوأ المواصفات.

لا نتأمل من هذه الحكومة أن تقدم حلولاً إنقاذية فهي ما تزال تعلن أنها سياساتها صحيحة وتلقي باللوم على العوامل الخارجية فقط دون الاعتراف بهزيمة برنامجها الليبرالي

المعيشة على الدولار والأجور على الله

اذا كانت الحكومة تعلم بتكاليف الإنتاج وتسمح للتجار بمعادلتها بسعر الدولار في السوق فهي أبقت على رواتب وأجور السوريين دون الحد الأدنى المحدد في الأمم المتحدة لخط الفقر، وهذه السياسات أدت إلى تراكم مليارات الدولارات في جيوب قلة قليلة من التجار مع ازدياد حجم الفقر والحاجة لدى غالبية الشعب السوري، الذي وصل إلى مجاعة حقيقية، وهذا ما سيؤدي إلى توقف اقتصادي كامل في البلاد.

الانهيار ليس جديداً

إذا كان الانهيار في الرواتب والأجور والإنتاج نتيجة لانفجار الأزمة التي تمر بها البلاد منذ عام 2011 كما تدعي الحكومة، فهنا يبرز التساؤل التالي: 10 سنوات ولم تستطع الحكومة إيجاد حل اقتصادي لمشاكل السوريين الاقتصادية، فماذا كانت تفعل الحكومات السورية المتعاقبة؟ وهل أتت عقوبات قانون قيصر بمثابة شماعة للحكومة تعلق عليها فشلها في انتشال شعبها من الجوع!؟ أم أن ما نعانيه اليوم هو نتيجة للسياسات الليبرالية التي انتهجت منذ خمسة عشر عاماً وما زالت الحكومة مصرة على صوابية سياساتها.

وإذا كانت أزمة المصارف اللبنانية هي سبب سرعة الانهيار الاقتصادي الذي حدث خلال العام المنصرم، نتيجة إيداع التجار والمستثمرين أموالهم في البنوك اللبنانية، فالسؤال الذي يطرح هنا: أية سياسات أدت إلى تراكم تلك الأموال؟ وكيف تم تهريبها خارج البلاد في وضع يعاني فيه 90% من السوريين من جوع وحرب وقصف ودمار ونزوح؟ أم أنها ثمن دماء السوريين التي سالت خلال السنوات السابقة؟

ومع كل هذا لا تزال الحكومة تجد في جيوب الفقراء مصدراً لتعويض فاتورة فسادها، فكل يوم تطل علينا الحكومة بقرار رفع أسعار، أو فرض ضرائب جديدة، أو ابتداع وسائل جديدة لجني أموال من الشعب، وكل هذا تحت مسميات إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وتحصيل حقوقها، وكأنه فرض على الشعب إعادة تجميع مليارات الدولارات التي تبخرت في المصارف اللبنانية.

لا دستورية لسياسات الحكومة

كل هذا يجري وكأن هذه البلاد لا يوجد فيها لا قانون ولا دستور حدد السياسات الاقتصادية والاجتماعية بشكل واضح لا لبس فيه ولا غموض، وهذا الدستور جاء نتيجة للحراك الشعبي الذي انطلق عام 2011 وجاء ليعالج ما دمرته السياسات الليبرالية منذ مطلع الألفية، ولكن على ما يبدو أن الفاسدين، يديرون البلاد بطريقة تبدو أقرب ما يكون إلى الأملاك الخاصة لهم.

الحل في أيدينا نحن العمال

طبعا نحن لا نتأمل من هذه الحكومة أن تقدم على أية حلول إنقاذية، وهي غير قادرة على ذلك أساساً، فهي إلى الآن ما تزال تعلن أنها سياساتها صحيحة، وتلقي باللوم على العوامل الخارجية فقط دون الاعتراف بهزيمة برنامجها الليبرالي، وكلامنا ليس موجهاً لها، بل موجه لجميع السوريين من عمال وفلاحين، ويبقى أملنا في توحيد صفوف الطبقة العاملة وإجماعها على برنامج يؤمن مصالحها الاقتصادية والاجتماعية، ولتكون لها كلمة في الاستحقاقات المقبلة، وخاصة في الحل السياسي، وبغير ذلك سيبقى الفاسدون مهما تغيرت انتماءاتهم يتحكمون بلقمة الشعب السوري.

التداعي الأمريكي... ووحدة الحال الروسية الصينية

في حين انتشرت الكثير من التوقعات المبكرة بأن جو بايدن سوف «يحدث تغييراً إيجابياً» في حالة العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وروسيا والصين، فقد أصبح من الواضح أن التغيير الوحيد الذي ستجلبه إدارة بايدن، في حال انتقلت السلطة إليها فعلاً، سيكون زيادة نسبية في التركيز على الجوانب العسكرية للتوترات الثنائية مع الخصوم الاستراتيجيين.

■ إعداد: سعد خطار

في حين أن الجانب العسكري من التوترات لم يكن أبداً أقل أهمية في عهد ترامب، إلا أنه تكثر التوقعات بأن تتحول «الحرب التجارية» بين الولايات المتحدة والصين إلى «حرب موارد عسكرية». وفي هذا الصدد، أفادت الأنباء خلال الأسبوع الماضي أن نائب وزير الخارجية الروسي، سيرغي ريابكوف، أكد أن موسكو لا تتوقع شيئاً جيداً في العلاقات مع الولايات المتحدة التي ستكون «معادية بشدة» في ظل الإدارة القادمة لجو بايدن، وأضاف: «إننا نتجه من سيء إلى أسوأ. لقد جرى ترك الرئيس الأميركي المقبل مع إرث سيء، وسيستغرق الأمر وقتاً طويلاً بالنسبة له لتسوية هذا الأمر». وفي الوقت نفسه، فإن حقيقة أن العديد من المسؤولين في إدارة بايدن آتين من إرث مليء بـ«رهاب الروس» يعني أن الإدارة القادمة سوف تجد أن دفع العلاقات أكثر صعوبة بكثير مما كان عليه سابقاً. وبالتالي، فإن السياسة المنطقية الوحيدة تتمثل في أن ينسّق الجانبان الروسي والصيني علاقاتهما الثنائية بشكل أكبر، وهو ما عبّر عنه الرئيسان اللذان أعلنا أن الاتصالات الثنائية بين البلدين بلغت مستوى غير مسبوق تاريخياً.

محاولات للتصعيد خلال الأشهر القادمة

تستعد الولايات المتحدة، في ظل إدارة بايدن، لتحويل تركيزها إلى شرق بحر الصين وبحر الصين الجنوبي. ويُنظر إلى هذا على أنه بوابة لإعادة الحيوية ليس فقط إلى الوجود العسكري الأمريكي في جميع أنحاء آسيا، بل وأيضاً علاقاتها مع حلفاء واشنطن التقليديين، بما في ذلك اليابان. وقد بدأت روسيا والصين – اللتان تستشعران تزايد الضغوط العسكرية الأمريكية في الشهور المقبلة– في تجميع مواردهما وتنسيق خطواتهما لمواجهة الخطط الأمريكية.

من هذا المنطلق، فإن الدورية الاستراتيجية الجوية المشتركة التي قامت بها القوات الجوية الروسية والصينية في 22 كانون الأول الماضي فوق بحر اليابان وبحر الصين الشرقي، حملت رسالة واضحة للمعولين على التصعيد في واشنطن. حيث أرسلت الصين أربع قاذفات من طراز «إتش 6 كيه» وأرسلت روسيا قاذفتين من طراز «تي يو 95». وأمّنت الطائرات الحربية غطاءً وقامت بدوريات في بحر اليابان وشرق بحر الصين الشرقي، وهي المسألة التي من المرجح أن تصبح مسألة روتينية في هذه المنطقة.

ويأتي التنسيق الروسي الصيني المتزايد في مواجهة الزيادة الواضحة للنشاط العسكري الأمريكي في المنطقة؛ ففي شهر كانون الأول الماضي قامت السفن البحرية الأمريكية ببعض التحركات بالقرب من بحر الصين الجنوبي. وفي التاسع عشر من الشهر ذاته أجرت المدمرة USS Mustin عملية عبور عبر مضيق تايوان. وفي 22 كانون الأول قامت المجموعة البرمائية الجاهزة التابعة للبحرية الأمريكية التي تتكون من عدّة سفن ومقاتلات بدوريات في بحر الصين الجنوبي وأجرت تدريبات «مرتجلة» بالذخيرة الحية.

الدورية الاستراتيجية الجوية المشتركة التي قامت بها القوات الجوية الروسية والصينية في 22 كانون الأول الماضي فوق بحر اليابان وبحر الصين الشرقي حملت رسالة واضحة للمعولين على التصعيد في واشنطن

ويشير الردّ الروسي الصيني على التحركات الأميركية إلى أن الدولتين على استعداد تام لمواجهة المحاولات الأمريكية لإعادة إحياء الهيمنة الأحادية الأمريكية على العالم. وفي حين أن إدارة ترامب اتبعت استراتيجية «أمريكا أولاً» وبدأت «حرباً تجارية» مع الصين، فإن تصميم إدارة بايدن على إنهاء «أميركا أولاً» وإعادة الحيوية للاستراتيجية السابقة لإدارة أوباما والمسمّاة «محور آسيا» ينطوي بطبيعته على منافسة عسكرية ومسعى لإقامة هيمنة أمريكية. وهذا يستهدف بشكلٍ خاص كل من بحر الصين الجنوبي والبحر الأسود ومنطقة البلطيق.

واشنطن تريد «البقاء في المنافسة»

في آخر مؤتمر إحاطي له في الرابع والعشرين من الشهر الماضي، وبوجود الملحقين العسكريين الأجانب في موسكو، قال رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الروسية، الجنرال فاليري غيراسيموف، إن الزيادة الكبيرة في عدد زيارات سفن الناتو إلى البحر الأسود وبحر البلطيق وبحر بارنتس تثير القلق. كما زاد عدد رحلات الطائرات الاستراتيجية الأمريكية، مشدداً أنه «لم تكن هنالك أية ردود فعل من الناتو حتى يومنا هذا على المقترحات الروسية لتخفيف النشاط العسكري بشكلٍ متبادل على طول خط التماس بين روسيا ودول الناتو. وأكد أنه حدثت زيادة كبيرة في الميزانيات العسكرية لدول الناتو وقدراتها العسكرية وأنه يتم تنفيذ أنشطة التدريب لقوات التحالف بتوجهٍ واضح مناهض لروسيا، وأن هذه الأخيرة مضطرة للرد على أية محاولة لكسر التوازن في هذه المنطقة.

وهذا يدل على أن الولايات المتحدة وحلف الناتو لا يزالان ينسقان الخطى لمواجهة محتملة مع روسيا، ومن المرجح أن تصبح هذه المواجهة بمثابة الوجه المهيمن للعلاقات الأمريكية مع روسيا والصين خلال عهد بايدن. وقد أكد ذلك مؤخراً الجنرال في الجيش الأمريكي، مارك ميلي، في محادثة مع معهد بروكينغز حيث قال إن الولايات المتحدة تريد «البقاء في التنافس بين القوى العظمى».

ولكن بالنسبة للولايات المتحدة، فإن اتحاد روسيا والصين ضد الولايات المتحدة يشكل تحدياً هائلاً، وخاصة بسبب حقيقة مفادها أن القوة العسكرية المشتركة بين روسيا والصين سوف تكون أقوى من أن تضاهيها أية قوة عسكرية في العالم. ولا بد أن واشنطن انتبهت أنه في السنوات القليلة الماضية فقط، اجتمع الرئيسان شي جين بينج وفلاديمير بوتين أكثر من ثلاثين مرة، وقررا دائماً تنسيق الخطوات في معارضة الهيمنة والأحادية.

أرقام عن الوضع السوري

■ إعداد: قاسيون
المصدر: ارقام المنظمات الدولية وبعض الحكومات «وهي أرقام تقريبية وبعضها يعود إلى نهاية 2019»

2,700,000
اللاجئون في تركيا

879,529
اللاجئون في لبنان

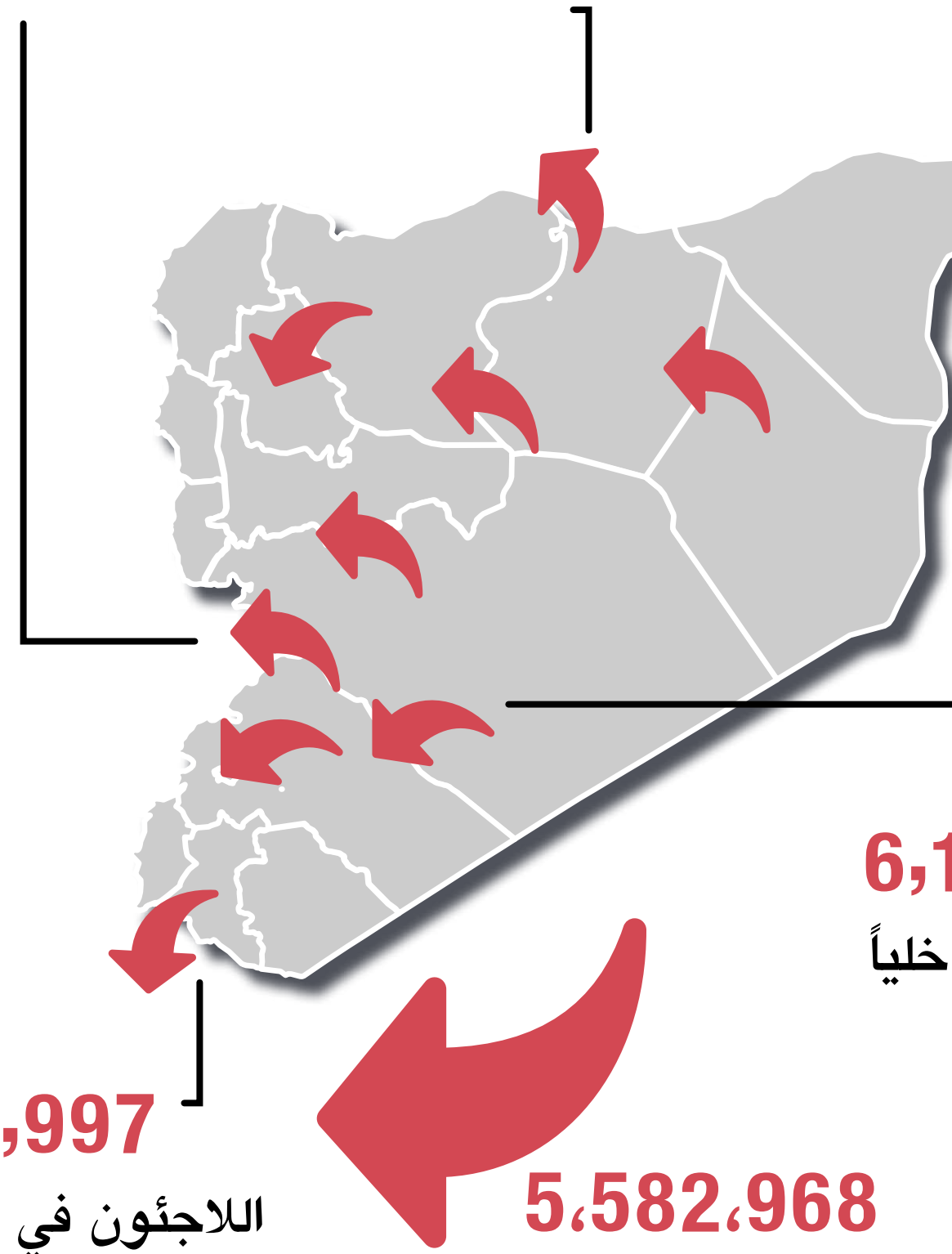

241,682
اللاجئون في العراق

6,183,919
المهجرون داخلياً

661,997
اللاجئون في الأردن

5،582،968
اللاجئون في العالم «المسجلون فقط»

2.500,000
آخرون مهددون

حتى نهاية العام 2020

18,000,000
سوري يحتاجون مساعدات إنسانية بكافة القطاعات

1.300,000 ذوي احتياجات خاصة

5.000,000 أطفال

11,700,000 أفراد

13,200,000
سوري يحتاجون مساعدة طبية

400,000
ضحية نتيجة للحرب في البلاد

4.700,000
سوري يحتاجون إلى مأوى

400 مليار دولار
كلفة الدمار بسبب الحرب

15.500,000
بحاجة للمساعدة في مجال المياه، الصرف الصحي، النظافة الصحية

83 %
نسبة من هم تحت خط الفقر

30%
من السوريين مصابين بإعاقات حرب دائمة

1.300,000 آخرون مهددون

2.100,000 طفل غير ملتحق بالمدرسة

6.500,000 السوريون الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي

زيادة تكاليف التقاضي مقدمة لانتهاك المزيد من الحقوق..

بدأ العمل اعتباراً من تاريخ 2021/1/1 بتطبيق بعض القرارات الجديدة الخاصة بنقابة المحامين استناداً إلى مقررات المؤتمر العام للنقابة، وقد تضمنت القرارات زيادة في بعض الرسوم والحد الأدنى للأتعاب الواجب تسديدها، والنسبة المخصصة لصندوق التعاون منها، وحصة مؤسسة خزانة التقاعد وفروع النقابات في المحافظات كذلك.

■ عادل ابراهيم

مقررات المؤتمر العام بهذا السياق كانت مبوبة ضمن بعض المبررات العامة، مثل: «ضمان حقوق المحامين- تحسين موارد النقابة- التأمين الصحي- رفع الرواتب التقاعدية- زيادة إعانة الوفاة..» وجميعها مطالب مشروعة للمحامين، لكن النتيجة العملية: أن ذلك كله كان على حساب المواطنين المتخاصمين ومن جيوبهم بالنتيجة.

الرسوم والتكاليف الجديدة

بحسب ما تم تداوله عبر صفحات فروع نقابات المحامين في المحافظات، وبعض وسائل الإعلام، فقد تم إصدار نماذج جديدة لسندات التوكيل التي تتم بين المحامي والموكل، وهي غير قابلة للتزوير وغير قابلة للتداول بين الناس، وتصل تكلفة النموذج الجديد إلى 2000 ليرة سورية.

كذلك فقد صدرت عدة تعاميم من نقابة المحامين إلى فروعها في المحافظات، تتضمن تعديلات على بعض الرسوم، زيادةً، كما يلي:

قيمة طابع المرافعة المحمول 2000 ليرة بدلاً من 1000 ليرة. - قيمة طابع المرافعة والأتعاب على الوكالة 2000 ليرة بدلاً من 1200 ليرة. - قيمة طابع المرافعة المحمول عن كل شخص إضافي في الوكالة 1000 ليرة بدلاً من 100 ليرة.

رفع الحد الأدنى للأتعاب الذي يجب تسديده وفق إشعار يوزع مناصفة بين مؤسسة خزانة التقاعد وفروع النقابة، حسب التالي:

الدعاوى الشرعية 4000 ليرة. - الدعاوى العمالية 2000 ليرة. - الدعاوى الصلحية 6000 ليرة. - قاضي الفرد العسكري 6000 ليرة. - الدعاوى البدائية المدنية الجزائية 7000 ليرة. - القضاء الإداري 7000 ليرة. - الادّعاء الجنائي 8000 ليرة.

ورفع الحد الأدنى من التعاون بحيث يوزع 50% لصندوق التعاون و50% يعود للمحامي.

كذلك تم زيادة الحد الأدنى للوكالة بحسب ما يلي: البدائية 10000 ليرة بدلاً من 5000 ليرة. - الصلحية 10000 ليرة بدلاً من 4000 ليرة. - الشرعية 5000 ليرة بدلاً من 2000 ليرة. - العمالية 2000 ليرة بقيت على حالها. - الجنائية 10000 ليرة بدلاً من 6000 ليرة. - الشركات المحلية 10000 ليرة بدلاً من 5000 ليرة. - الشركات الأجنبية 50000 ليرة بدلاً من 20000 ليرة.

كذلك جرى تعديل تكاليف سندات التوكيل على الشكل التالي:

وكالة بدائية عامة 22815 ليرة. - وكالة بدائية خاصه 22785 ليرة. - وكالة بدائية عمالية 14785 ليرة. - وكالة بدائية شرعية 17785 ليرة. - وكالة صلحية 22765 ليرة. - صورة مصدقة 20265 ليرة. - وكالة للتنفيذ 10565 ليرة. - صورة إنذار كاتب بالعدل 8765 ليرة. - صورة إدارية 8265 ليرة.

فوق القدرة وتتجاوز الإمكانات

لا شك أنه من حق نقابة المحامين أن تدافع عن حقوق ومصالح منتسبيها، وأن تزيد من مواردها لهذه الغاية، لكن المشكلة أن المصدر الرئيس لتحسين هذه الموارد كان جيوب المواطنين المنتهكة أصلاً على حساب معيشتهم وضروراتهم.

فالمبالغ أعلاه قد تعتبر مسايرة للمتغيرات الطارئة، وخاصة ما يتعلق بأسعار السلع والخدمات التي ارتفعت خلال السنين الماضية بشكل كبير، لكن هذا لا ينفي أن كل ذلك يعتبر متجاوزاً لعتبة وسطي دخول الغالبية من السوريين، التي لم ترتفع بما يوازي هذه الارتفاعات.

هذه التكاليف تتجاوز إمكانات الغالبية المفقرة المنتهكة حقوقها فالقلة المحظية لا حقوق منتهكة تعاني منها إن لم نقل إنها هي المستفيدة من انتهاك الحقوق

فأية وكالة قد يضطر المواطن لها ستكلفه بالحد الأدنى مبلغاً يتجاوز الـ20 ألف ليرة، وهي البدائية العمالية، وقد تصل إلى ما يتجاوز 50 ألف ليرة في غيرها من الوكالات مع التكاليف الخاصة ببقية الرسوم والطوابع، وهذه التكلفة هي البداية التي لا بد منها في مسار أية دعوى، والتي سيضاف إليها الكثير من النفقات والتكاليف خلال مسيرة التقاضي فيها، التي تطول بعضها في أروقة المحاكم لسنين، بالإضافة طبعاً إلى الأتعاب المتفق عليها مع المحامي، حيث تعتبر هذه التكاليف مرهقة وتتجاوز إمكانات المواطنين عملياً، وخاصة الغالبية المفقرة المنتهكة حقوقها.

فالقلة المحظية من الأثرياء والفاسدين لا حقوق منتهكة تعاني منها، إن لم نقل إنها هي المستفيدة من انتهاك حقوق الغالبية، بشكل مباشر أو غير مباشر، وبالنسبة لهذه الشريحة فإن التكاليف التي قد تتكبدها جراء تخاصمها في أروقة المحاكم، فيما بينها أو بمواجهة المفقرين، تعتبر «من طرف الجيبة» مهما بلغت.

مزيد من انتهاك الحقوق

إذا كانت بعض الوقائع قد فرضت على بعض المواطنين أن يتخلوا مرغمين عن بعض حقوقهم، نفوذاً وفساداً واستغلالاً، خلال السنين الماضية، وخاصة خلال سني الحرب والأزمة وبسببها، فإن تكاليف التقاضي لاستعادة بعض الحقوق المنتهكة استناداً إلى ما سبق أعلاه أصبحت تحول دون التمكن من ذلك عملياً، وخاصة للغالبية المفقرة التي لا حول لها ولا قوة.

فموضوع تكاليف التقاضي لم تقتصر على ما أقرته نقابة المحامين بما يخص زيادة إيراداتها بحسب ما ورد أعلاه، ولا بأتعاب المحامين والنفقات الكثيرة الأخرى المترتبة على أية دعوى قضائية، بل سبق ذلك زيادة في الرسوم القضائية أيضاً، عبر ما يسمى «اللصاقة القضائية» التي ارتفعت قيمتها، وتزايدت الورقيات والثبوتيات التي فرضت عليها هذه اللصاقة، وعدد اللصاقات على كل منها أيضاً، وبالتالي، فإن مزيداً من الحقوق ربما باتت قيد الانتهاك، فقط من بوابة التكاليف الرسمية المرتفعة جراء عملية التقاضي، فكيف ببقية عوامل الانتهاك الأخرى التي ما زالت تفعل فعلها؟!.

السياسات التمييزية والعدالة

ما يمكن استخلاصه، أن المواطنين الباحثين عن العدالة في أروقة المحاكم وعبر المحامين من أجل الحفاظ على حقوقهم أو استعادة ما فقدوه منها، ربما لم ولن تسعفهم أدوات العدالة المتاحة أمامهم، حتى قبل أن يطرقوا أبوابها، والتي لا تقف عند عائق ما قد يتكبدونه من تكاليف مرتفعة لهذه الغاية، لا من جانب نقابة المحامين الباحثة عن مواردها لمصلحة منتسبيها من جيوب هؤلاء، ولا من جانب وزارة العدل الباحثة عن موارد لتحسين مستوى معيشة القضاة من هذه الجيوب أيضاً، ولا من الحكومة التي تتعامل مع مسألة الأجور بكل برود وسلبية، بعيداً عن مستوى المعيشة بحدودها الدنيا ومتطلباتها.

وربما بكل اختصار يمكن القول: إن السياسات الليبرالية المتبعة، بجوهرها التمييزي المحابي لمصالح القلة المستغلة من أصحاب الأرباح والفاسدين على حساب مصالح الغالبية من أصحاب الأجور والمفقرين على طول الخط، تعتبر السبب الرئيس لانتهاك الحقوق، ولاستمرار هذا الانتهاك، ودون الانتهاء من هذا التمييز التعسفي والسافر، ربما من الصعب الحديث عن عدل وعدالة!

حقوق الطفل وقانونها بين الضرورات والاستحقاقات

طَرح مجدداً الحديث عن «مشروع قانون لحقوق الطفل»، فقد أكدت رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل في مجلس الشعب أنه: «سوف يتم العمل على إخراج مشروع قانون لحقوق الطفل بشكل حضاري ومهم جداً لأن الاهتمام بالطفل والأسرة هو عماد المجتمع السوري، ولما لها من خصوصية»، وذلك بحسب تصريح منقول عبر إحدى الصحف المحلية بتاريخ 2020/12/30.

■ عاصي اسماعيل

الحديث عن قانون خاص لحقوق الطفل ليس جديداً، فقد سبق أن طُرح هذا الموضوع قبل عقود، كما وسبق أن تم تكليف «الهيئة السورية لشؤون الأسرة» بمتابعة ما تم إقراره تحت اسم «الخطة الوطنية لحماية الطفل» وذلك في عام 2005، وذلك استناداً إلى التزام سورية باتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة، والتي تم توقيعها من قبل سورية في عام 1993، وكانت سورية قد أرسلت العديد من المذكرات بهذا الشأن إلى لجنة حقوق الطفل في الأمم المتحدة خلال هذه السنين أيضاً، تمهيداً لوضع قانون خاص بحقوق الطفل.

مشروع قانون حقوق الطفل يبدو أن الواقع قد تجاوز مبررات عدم صدوره حاله كحال الكثير من القوانين المطلوب إنجازها أو إعادة النظر فيها بما يخص الحقوق

مشروع غير مستكمل منذ عقود

مشروع القانون سبق أن جرى الحديث عنه في شهر كانون الأول من العام 2019 أيضاً عن لسان وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل في حينه، قائلة: إن «المشروع يتألف من 68 مادة، ويعنى بحقوق الطفل في البقاء والنماء والتعليم والصحة وحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والأيتام ومختلف التفاصيل المتعلقة بمرحلة الطفولة».

وبعد عام على ذلك يُعاد الحديث عن المشروع كما ورد أعلاه من خلال لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل في مجلس الشعب، حيث نقل عن رئيسة اللجنة أيضاً: «حالياً مشروع القانون في اللجنة لدراسته وفق النظام الداخلي لمجلس الشعب، ومن ثم عرضه تحت القبة بعدما تناقشه اللجنة بحضور الوزارة المعنية بالمشروع، وإجراء التعديلات عليه في حال كان هناك أي تعديل، ومن ثم تعيد اللجنة تقريرها الخاص بالمشروع لمناقشته مادة للتصويت عليه وإقراره من المجلس».

ولا ندري إن كانت الأمور ستسير إلى خواتيمها بهذا الصدد كما ورد في التصريح الأخير، ليصار إلى عرض المشروع على مجلس الشعب لإقراره، أم سيتم تأجيل ذلك مجدداً؟!

فالمشروع، اقتراناً بالتعهد بالالتزام باتفاقية حقوق الطفل في الأمم المتحدة، وحتى ببعض حيثياته التي رشحت عبر بعض وسائل الإعلام خلال السنين الطويلة الماضية، حتى مما قبل سني الحرب والأزمة بكثير، ما زال مشروعاً حتى تاريخه!

سياقات الإقرار وتساؤلات حول مبررات التأخير

مشروع قانون حقوق الطفل يبدو أن الواقع قد تجاوز مبررات عدم صدوره حتى تاريخه، وربما بهذا حاله كحال الكثير من القوانين المطلوب إنجازها، أو إعادة النظر فيها، بما يخص الحقوق، بعد كل ما أصاب هذه الحقوق من انتهاكات صارخة خلال العقود الماضية.

بالمقابل، ومما لا شك فيه أن أي مشروع قانون، وخاصة الجديد وغير المسبوق، سيأخذ حيزه الزمني من أجل الدراسة الكافية لتبوياته وحيثياته وآثاره وتداعياته، ونتائجه المتوخاة، وخاصة في حال تشابك مهامه وأهدافه المعلنة بين الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي و.. والداخلي والخارجي أيضاً.

فمشروع قانون حقوق الطفل المزمع لا شك فيه الكثير من الجوانب التي من المفترض تداركها على كافة هذه المستويات قبل إقراره، وهذا أمر مفروغ منه طبعاً.

لكن هل من المبرر أن يطول الأمر إلى عقود من أجل إنجاز هذه المهمة؟ وما هي العوائق الحقيقية التي حالت دون إصداره حتى الآن؟ ولعل الأهم ما هي مبررات إعادة طرح الحديث عن مشروع القانون عبر وسائل الإعلام بين الحين والآخر دون الوصول إلى خواتيمه؟

فالمشروع الذي سبق أن رشح بمواده عبر بعض وسائل الإعلام، قبل أكثر من عقد من الزمن، كان يتضمن أكثر من 300 مادة، بينما جرى الحديث العام الماضي عن لسان وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل أن مواد مشروع القانون 68 مادة فقط كما ورد أعلاه.

فهل تبدو تساؤلاتنا محقة بهذا السياق؟!

رب ضارة نافعة

أسئلة كثيرة تبدو مشروعة بهذا الصدد، حتى قبل الخوض في متن المشروع وتفاصيل مواده، ودور القوى الفاعلة والمؤثرة بحيثياته، أو في معرض تطبيقه، بما في ذلك المستفيدة منه، حرفياً أو تجييراً، كغيره من القوانين، وخاصة فيما يتعلق بتعليماتها التنفيذية، بغض النظر عن عنوانها وأهدافها الشكلية المعلنة، وما يعزز ذلك هو كل ما صدر من قوانين خلال حقبة تبني السياسات الليبرالية حكومياً، وكيف جرى ويجري تجييرها لمصلحة شريحة الأثرياء والفاسدين المستفيدين من هذه السياسات على حساب الغالبية الساحقة من المفقرين في الوطن، وربما من مصلحة الطفل وحقوقه أن القانون ما زال مشروعاً حتى تاريخه وفقاً لمجريات الأمور بحسب سياق السياسات المعمول بها ونتائجها الكارثية حتى الآن.

فيسبوكيات

نفتتح فيسبوكيات هذا الأسبوع ببوست تهكمي حول ما وصلت إليه حالنا من بؤس بالمقارنة مع فايروس كورونا، يقول البوست:

● «والله صار الواحد يخجل من حالو لما يشوف فايروس طور حاله خلال سنة ونحنا لساتنا ع حالنا!».

حول الخبر الوارد على صفحة الحكومة عن جولة وزير الأشغال العامة والإسكان لتتبع سير العمل بمقاسم السكن البديل لمشروع ماروتا وباسيليا ستي، علق البعض بالتالي:

● «بعد مية سنه حتى يطلع المشروع هاد للورثة».

● «إلي تلت سنين اسمع بهالمشروع وانكن باشرتو فية إيمتا رح يصير جاهز ياترى؟».

حول الخبر الوارد على صفحة الحكومة عن البدء في محافظة اللاذقية بحملة توزيع غراس الأشجار المثمرة مجاناً على المزارعين المتضررين من الحرائق في ريف المحافظة تعويضاً لهم عن الأشجار الميتة، علق البعض بالتالي:

● «نشالله تكون نوعية الغراس كويسة ما تكون غراس برية بمنتوج ضعيف بصفقة رخيصة من متعهد».

● «ليش ابيتوزع للعالم بشكل عام؟».

حول الخبر الوارد على صفحة الحكومة عن تفقد اللجنة الوزارية المكلفة تتبع تنفيذ المشروعات التنموية والخدمية في محافظة طرطوس المرحلة الثانية من مشروع السكن الشبابي، علق أحدهم بما يلي:

● «ما عم نشوف شي من هاللجان غير الجولات الإعلامية».

حول الحديث المنقول عن لسان عضو المكتب التنفيذي المختص بقطاع التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة اللاذقية: أن قرار تخفيض مخصصات الدقيق التمويني للأفران بنسبة 16 % للأفران لن يؤثر على الكميات المنتجة ولا على جودة الرغيف، علق البعض بما يلي:

● «والله ما فهمت إذا خفضتوا النسبة ما بأثر!».

● «يعني كيف تخفيض ومارح نتأثر نحن كميات طحين أكبر ومو لاحقين الخبز الله يجيرنا».

● «والله زادت الزحمة كتير ولا حول ولا قوة إلا بالله».

حول تعميم وزير الزراعة إلى مديريات الزراعة في المحافظات الذي سمح بموجبه ببيع الغراس المثمرة من المشاتل التابعة للوزارة بموجب البطاقة العائلية للمواطنين والمزارعين الراغبين بزراعة الحدائق المنزلية، ولا يشمل ذلك غراس «الفستق الحلبي والكرز والكرمة»، علق البعض بما يلي:

● «فتح البيع للجميع وعدم إبقاء التحكم بالغراس واحتكارها لرؤساء الجمعيات الفلاحية».

● «وليش ماعدا الفستق الحلبي بقي؟»

حول الإصابات المسجلة في رأس السنة بسبب الرصاص العشوائي، علق البعض بما يلي:

«لماذا هذا الطيش أين الدولة نقول أين وزارة الداخلية من كل ذلك».

● «والله وقت السلاح بيوصل ليد ولاد وجهله هي النتيجة».

● «يجب أن يوضع حد لهذه الظاهرة غير الحضارية إطلاق النار العشوائي نهاية كل عام».

ونختم مع بوست تهكمي حول مآل ما وصل إليه المواطن السوري بسبب الاستهانة الرسمية به، يقول البوست:

● «الاستهانة بالمواطن السوري لازم تتسجل بموسوعة غينيس».

وناقل الكفر ليس بكافر.

الـ «طيش» دون محاسبة وعقوبات رادعة

برغم كل التأكيدات الرسمية التي تصدر سنوياً عن منع إطلاق الرصاص خلال احتفالات عيد رأس السنة، أو غيرها من المناسبات الأخرى، والعقوبات التي تنص عليها القوانين المعمول بها بما يخص الاستخدام الطائش للسلاح، إلّا أن ذلك لم ينفِ تسجيل إصابات خلال عيد رأس السنة، بنتيجة الأعيرة النارية التي تسمى «طائشة».

■ مراسل قاسيون

الإصابات التي تم تسجيلها رسمياً مع نهاية العام الماضي، ومطلع هذا العام وصلت إلى 33 إصابة، في مختلف المحافظات، بعضها يعتبر خطراً، بالإضافة طبعاً إلى الأضرار المادية الأخرى، وما تتركه أصوات الأعيرة النارية من ذعر ورعب في النفوس.

رعبٌ ومآسٍ

لم تمر احتفالات رأس السنة دون منغصات، هذا إن اعتبرنا أن هناك احتفالات بما تعنيه هذه المفردة من معنى بالنسبة للمواطنين، في ظل الواقع الاقتصادي المعيشي المتردي، وفي ظل انغلاق الأفق أمام الغالبية المفقرة التي تعيش حال من اليأس والإحباط والترقب، حيث سجلت العديد من الإصابات بين المواطنين مع بدء العام الجديد، بسبب الأعيرة النارية التي أطلقها البعض المنفلت من الرقابة والعقاب، والذي يعيش نشوة الفرح الموهوم.

فمع انتهاء ساعات العام، وكما كل رأس سنة، انفلتت الكثير من الأسلحة بالأيدي الطائشة بإطلاق ما أتيح لها من رصاص، ممطرة السماء بها، والأرض بمقاذيفها المتهاوية على الآمنين من المواطنين، حاملة معها الرعب والخوف والمآسي.

فبحسب ما نقلته صحيفة تشرين عن مدير الجاهزية والإسعاف في وزارة الصحة، لقد بلغ عدد الإصابات بالرصاص الطائش التي وصلت المشافي إلى 33 حالة، ومن بين هذه الحالات هناك حالة في حلب يرجح أن يتم اللجوء إلى بتر أحد أطرافه نتيجة أذية وعائية، وحالة أخرى في درعا يرقد فيها مصاب في حالة سبات، نتيجة مقذوف الرصاص الراجع الذي هبط على الجمجمة مباشرة، إضافة إلى حالة طفلة في محافظة اللاذقية، عمرها خمس سنوات، أدت إصابتها إلى تشوه في الوجه، قد يستمر مدى الحياة.

مسؤولية الأجهزة الأمنية المعنية

على الرغم من حديث مدير الجاهزية والإسعاف في وزارة الصحة بأن الإحصاءات تُعد قليلة نسبياً مقارنة مع الأعوام السابقة، إلّا أن ذلك لا ينفي أن التحذيرات والتأكيدات الرسمية لم تفعل فعلها في وضع حد للطائشين والمنفلتين من استخدام أسلحتهم النارية الموجودة بحوزتهم بمناسبة رأس السنة الجديدة، والدليل هو ما جرى من إطلاق كثيف للأعيرة النارية بهذه المناسبة، كما جرت العادة، وما خلفته من نتائج وسلبيات، وخاصة ما تم تسجيله من إصابات بالشكل الرسمي.

فالمشكلة ليست بالطائشين والمنفلتين فقط، بل بدور الأجهزة الأمنية بمختلف تبعياتها، والتي من المفترض أن تقوم بواجبها لمنع هذه السلوكيات الخارجة عن القانون عملياً، متابعةً وضبطاً وعقاباً.

السلاح المنفلت والمستهترين

بهذا الصدد لا بد من الإشارة إلى أن السلاح المنفلت الموجود بين الأيدي، بعيداً عن الأماكن الرسمية المرخص بها حمله، يعتبر أحد أهم أسباب استمرار ظاهرة الاستخدام «الطائش» لهذا السلاح، بمختلف المناسبات، سواء كانت المناسبة رأس السنة أو غيرها من المناسبات التي تظهر فيها هذه الأسلحة في الأيدي الطائشة، ناشرة الذعر والرعب والإصابات والأضرار المادية الجانبية الأخرى.

فالقضية هنا ليست أعيرة نارية طائشة، بل قضية مستهترين وطائشين بعيدين عن أعين الرقابة والمتابعة والمحاسبة، وهؤلاء على ما يبدو لا تعنيهم التأكيدات الرسمية والمتكررة عن منع استخدام السلاح والأعيرة النارية، وربما غير عابئين بالعقوبات التي تنص عليها القوانين أيضاً، والمطلوب الجدية بمتابعة هؤلاء ومحاسبتهم، ولا نعتقد أن ذلك عسير على الأجهزة الأمنية المعنية بهذا الأمر، والمسؤولة عنه، بمختلف تبعياتها وتعدد أسمائها.

حسابات الحقل والبيدر في الزيتون والزيت

وصلت أسعار زيت الزيتون إلى رقم قياسي جديد هذا الموسم، حيث وصل سعر الغالون سعة 16 ليتراً إلى حدود 110 آلاف ليرة سورية للمستهلك، فهل هذا السعر يعتبر طبيعياً استناداً للتكاليف، أم أن فيه غبناً للمستهلكين؟

■ مراسل قاسيون

لا شك أن السعر مرتفع على المستهلكين، كما غيره من الأسعار المرتفعة على كافة السلع والخدمات، وذلك بسبب عدم تناسبها مع مداخيل الغالبية من المواطنين، لكن ماذا عن حسابات التكاليف بالنسبة للفلاحين؟!

تفاصيل التكاليف

للوقوف على حقيقة التكاليف، وافانا أحد المزارعين ببعض التفاصيل حول ما يتم صرفه من نفقات على كل دونم واحد مزروع بأشجار الزيتون، بحسب التالي:

- أجور فلاحة تكلف 1500 ليرة.
- أجور تعشيب تكلف 8000 ليرة. -تكاليف سماد مع أجوره تبلغ 12000 ليرة. - أجور تقليم 8000 ليرة. - نقل بقايا الزيتون بعد التقليم 5000 ليرة. - تكاليف أدوية مع أجورها 15000 ليرة. - أجور قطاف 75000 ليرة. - أجور نقل من الحقل15000 ليرة. - أجور نقل للمعصرة 10000 ليرة. - أجور عتالة بالمعصرة 3000 ليرة. - وبمجموع وقدره 152500 ليرة.

بحسب المزارع، فإن إنتاج الدونم بالمتوسط يبلغ 400 كغ زيتون تقريباً، وأجور عصر كغ واحد تبلغ 40 ليرة، وهذا يعني: أن تكلفة العصر الإجمالية تبلغ 16000 ليرة، والتكلفة الإجمالية تصل الى 168500 ليرة.

فإذا كانت نسبة المردود 18%، فإن كمية الزيت المنتجة تكون بحدود 72 كغ، أي: 4,5 غالون سعة 16 ليتر، ومع تكلفة سعر الغالونات فإن التكلفة الإجمالية تبلغ بحدود 182000 ليرة.

ووفقاً للحسابات أعلاه فإن كل غالون زيت زيتون سعة 16 ليتر تبلغ تكلفته على المزارع بحدود 40000 ليرة سورية.

حدود التكلفة وحدّ الكفاف

مع وصول سعر الغالون إلى 110000 ليرة للمستهلك، متضمناً هوامش ربح التاجر المسوق، نتساءل: هل تحقق الحسابات أعلاه حدّ الكفاف المطلوب للمزارع؟!

بحسب المزارع، فإن التكلفة الإجمالية أعلاه لم تدخل فيها حسابات تعبه نفسه مع أفراد أسرته، ووقتهم وجهدهم طيلة الموسم، بالإضافة إلى بعض النفقات النثرية الأخرى، ولا حسابات ريع الأرض من موسم إلى آخر، والتي من المفترض بمجملها كنتيجة أن تحقق له ولأسرته مستوى معيشياً يحقق لهم حداً أدنى من الكفاف بين موسمين، أي: لمدة عام، الأمر الذي قال عنه أنه غير متاح، فهو لا يستطيع كفاية أسرته بالحدود الدنيا للمعيشة ومتطلباتها بين موسم وآخر.

فحيازة 10 دونمات زيتون، وهي حيازة كبيرة نسبياً في الكثير من المناطق، وبهامش يتضمن تعبه وريع أرضه لمدة عام، قد تحقق له هذه الحيازة إيراداً سنوياً وقدره 600 ألف ليرة، وفقاً لسعر الغالون أعلاه والبالغ 110000 ليرة، هذا في حال استطاع بيع إنتاجه من الزيت بنفسه دون اللجوء إلى تجار المفرق، وهذا يعني دخلاً شهرياً لا يتجاوز 50 ألف ليرة، وهو أقل من الحد الأدنى الرسمي للأجور شهرياً!

فهل اتضحت حسابات الحقل التي لا تتناسب مع حسابات البيدر بالنسبة إلى المزارعين؟!

عام الطوابير والسوق السوداء

بكل أريحية يمكن القول: إن عام 2020 كان عام الطوابير، والسوق السوداء، وانفلات الفساد، ومع الأسف لا مقدمات تشير إلى عدم استمرار هذا الواقع البائس بتداعياته وسلبياته على الغالبية المسحوقة.

■ نوار الدمشقي

فقد تزايدت خلال العام الماضي كثرة الطوابير والازدحام فيها، كما تنوعت هذه الطوابير، كذلك فقد ارتفعت وتيرة الاستغلال من خلال شبكات السوق السوداء العاملة بشكل خاص على المواد المدعومة افتراضاً.

مواد أساسية

تفاقمت أزمة الخبز وتزايدت معها مشكلة الطوابير أمام المخابز، ولم تؤدّ لا البطاقة الذكية، ولا الإجراءات الرسمية الأكثر ذكاءً إلى حلها، بل على العكس من ذلك كان لهذه الإجراءات تداعيات سلبية إضافية أتاحت الفرصة أمام شبكات السوق السوداء لتستشرس على المواطنين واحتياجاتهم من رغيف الخبز، فتخفيض الدعم الذي جرى فرضه، وخاصة ناحية الكم المتاح لكل أسرة كسقف للاستهلاك اليومي كان بوابة جديدة لتزيد من خلالها شبكات الفساد والسوق السوداء من استغلالها، وكل ذلك على علم ودراية المعنيين، ومكابرتهم وإصرارهم على عدم حل هذه المشكلة حتى تاريخه.

وكذلك تزايدت طوابير الرز والسكر أمام صالات السورية للتجارة، حيث لم تنفع البطاقة الذكية ورسائلها على مستوى الحد من الازدحام أمام هذه الصالات، بل زادت بفعل إخراج بعض الصالات عن الخدمة بقرار إداري غير معلن رسمياً، لتقتصر عملية التوزيع على بعض الصالات فقط لا غير، وهذا طبعاً مدرك ومعروف من قبل المعنيين بهذا الشأن أيضاً، وإن لم يكن كذلك فقد شوهدت نتائجه بالواقع العملي.

الاستغلال بالمواد والسلع الأساسية لم يقف عند حدود ما يطلق عليه مواد مدعومة، فالكثير من السلع، وخاصة الغذائية، كانت بوابة استغلال كبير أيضاً، على الرغم من عدم وجود سوق سوداء لها.

طوابير مستجدة

لم ينته الأمر عند هذا الحد، فقد شهدت طوابير تسديد بعض الفواتير المزيد من الازدحام، مثل: طوابير الهاتف والكهرباء والماء، أما كيف ولماذا؟ فهذا ما لم يتم إدراكه من قبل المواطنين، باستثناء ما يقال بأن المشكلة في بعض الأحيان كانت مرتبطة بشبكة الإنترنت والكهرباء!

وكذلك الطوابير من أجل فتح الحسابات في المصارف من أجل استكمال عمليات البيع والشراء للبيوت والسيارات، حيث شهدت المصارف الحكومية – وما زالت– مزيداً من الازدحام لهذه الغاية، وما يزيد الطين بلة بهذا الصدد أن لكل مصرف من المصارف تعليماته الخاصة بما يتعلق بآليات فتح الحسابات، والمبلغ المطلوب لهذه الغاية.

محروقات

طوابير السيارات أمام الكازيات كان لها حصة محترمة من أزمات الطوابير المسجلة خلال العام الماضي، فأزمة المحروقات والمشتقات النفطية فرضت حيزها الوجودي على الكازيات، فقد طالت بعض طوابير السيارات لتصل إلى الكيلومترات، مع ساعات طويلة من الانتظار، سواء من أجل البنزين أو من أجل المازوت، وطبعاً كان ذلك فرصة لتغوّل السوق السوداء، حيث تزايدت معدلات ومستويات الاستغلال والفساد تحت ضغط الحاجة والضرورة، وتضاعف سعر ليتر هذه المشتقات عدة أضعاف عن سعرها الرسمي، ولم يتبين لدى أولي الأمر والمسؤولين من أين يتم تأمين هذه المشتقات عبر هذه السوق السوداء!

الاستغلال بالمواد والسلع الأساسية لم يقف عند حدود ما يطلق عليه مواد مدعومة فالكثير من السلع وخاصة الغذائية كانت بوابة استغلال كبير أيضاً

مازوت التدفئة لم يخرج عن حيز عوامل الفساد والاستغلال، فمع عدم الالتزام بمواعيد تسليم الدفعات المستحقة للمواطنين بحسب الكميات المخصصة لكل أسرة، وفي ظل عدم توفر وسائل تدفئة أخرى، كان للسوق السوداء– والقائمين عليها– دور استغلالي قديم جديد، فكما كل عام تزايدت معدلات استغلال الحاجة للدفء، حتى وصل سعر ليتر المازوت في السوق السوداء إلى أكثر من 1000 ليرة.

سلع كانت مفاجئة

الأزمات المتتالية، وخاصة المفتعلة على بعض السلع غير المتوقعة، كان لها حيزها من الاستغلال هي الأخرى، ولعل مثال ما جرى مع الدخان الوطني دليل فاقع عما يمكن تسميته أزمة مفتعلة، كانت من خلفها شبكة فساد وسوق سوداء متحكمة، حيث وصل سعر علبة الدخان الحمراء الطويلة إلى 1500 ليرة بين ليلة وضحاها، ثم وبعد عدة أشهر من هذه الحال تراجع السعر إلى 1000 ليرة.

العام الحالي لن يكون أفضل

لا يمكن اعتبار ما جرى ويجري على أنه حالة استثنائية مع تعدد أمثلة الطوابير والأزمات والفساد والسوق السوداء والاستغلال، فاستمرار هذه الأزمات وتفاقمها هو دليل على عمق الترابط بين كبار الفاسدين مع القائمين على السوق السوداء والمستغلين، بتنوع شبكاتهم والمواد التي يتحكمون بها، على حساب المحتاجين من المواطنين استغلالاً للحاجة، واستنزافاً للجيوب.

أما ما يمكن التوقف عنده فهو أن كل المؤشرات تقول: ألّا جديد حكومي رسمي بصدد حل هذه الأزمات، أو بما يخص وضع حد لشبكات الفساد والاستغلال، ما يعني أن هذا العام لن يكون أفضل مما سبقه، بل ربما يكون أكثر سوءاً أيضاً.

الكهرباء شلل حياتي شديد الاستعصاء..

كنا نتخيل سابقاً كيف عاش الإنسان قديماً بدون كهرباء، ولكن هذا الخيال العلمي ذو الطبيعة التاريخية أصبح حقيقة في ظل الظروف المجحفة المفروضة علينا.

■ مراسل قاسيون

فكل ما يحتاجه الإنسان من أمور يومية وصحية من غسيل واستحمام وكوي للملابس واستخدام للوسائل الضرورية للحياة والإنارة تعمل على طاقة الكهرباء، فأن يعيش الإنسان بدونها في هذا العصر هو شيء لا يقبله عقل ولا منطق، ولكن المؤسف في حياة السوريين أن هذه الضرورة الحياتية الملحة التي لا غنى للإنسان عنها أصبحت تحسب عليهم من قبل وزارة الكهرباء كأنها أمر كمالي يمكن الاستغناء عنه، وأن الحصول عليه ضرب من الترف والرخاء، وكل عام يأتي تسوء فيه حال الكهرباء أكثر من قبله، من زيادة في التقنين وتقطع في الشبكة.

تراجع مستمر

أين هي الخطط والتدابير المتخذة من قبل الوزارة لحل هذه المشكلة التي يعاني منها السوريون منذ أعوام طويلة، وهي بتراجع مستمر، وكلما زادوا من وعودهم فالمشكلة تستفحل أكثر من السابق، وقد أصبحت أزمة كبيرة ومستفحلة.

فأضرار التقنين بالكهرباء لم تدع وجهة في حياة السوريين إلّا وطالتها بالضرر، بدءاً بالصناعة والإنتاج وانتهاءً بالصحة.

الريف له الحصة الأكبر بالتقنين، تزيد عن 18ساعة يومياً، وفي بعض المناطق يمتد أسبوعاً أو أكثر دون أن يروا النور، أما البدائل عن الكهرباء، كالبطاريات ونحوها، لم تعد تجدي معهم نفعاً لتعذر شحنها بشكل كامل، وأحياناً بسبب عجزهم عن شراء غيرها في حال استهلاكها وضعف أدائها، بسبب الواقع الاقتصادي المعيشي الخانق، الذي بالكاد يحصلون في ظله على غذاء يقيهم شرور الجوع.

حياة غير صحية

تزداد الحياة مأساة عندما لا يستطيع الإنسان العناية بصحته وبنظافته بالشكل المطلوب، من غسيل لثيابه واستحمام دوري، فساعات التقنين غير المقبولة، وساعات الوصل المتقطعة، تحول دون ملء خزانات المياه، وتشغيل السخانات للاستحمام، وحتى لغسل الأيدي بشكل مستمر، وكثير من ربات المنازل يشتكين من عدم قدرتهن على تنظيف ثياب أطفالهن بشكل مستمر، ما يشكل عبئاً حقيقياً بكل تفاصيل الحياة التي يحتاجها الإنسان، وخاصة في ظروف الوباء الحالي وما يستوجبه من نظافة شخصية للوقاية منه.

الطلاب بلا إنارة

كذلك لا يمكن إغفال أن الطلاب يحتاجون إلى إنارة جيدة من أجل دراستهم اليومية، فكيف لطلابنا، وخاصة الأطفال، أن ينهوا واجباتهم في المنزل، وأن يضاعفوا دراستهم وهم مقبلون على امتحاناتهم بهذا الواقع الكهربائي المزري، الذي أوصل الكثير من الطلاب إلى مشكلات في الرؤية بسبب طول فترات الانقطاع أيضاً.

بلغ السيل الزُّبى

متى ستعي الحكومة العتيدة، وأصحاب القرار في وزارة الكهرباء، أنّ الكهرباء حاجة ملحة، يسبب انقطاعها تدهوراً بكل جوانب الحياة بأدق تفاصيلها، وتنعكس سلباً على كافة القطاعات والأفراد.

فهل مصلحة تجار الأمبيرات والبدائل الكهربائية، ومصلحة الفاسدين، أهم لدى الحكومة ومن خلفها ممن يديرون شؤون البلاد والعباد؟ أم يريدون من الشعب أن يتأقلم على العيش في الظلام؟ أم أن حياة الملايين من الناس أصبحت بالنسبة لهم على هامش خططهم، إن كانت هناك خطط فعلاً؟.

فقد صبر الناس كثيراً حتى «بلغ السيل الزُبى»!.

منذ بداية الأزمة السورية يمكن رصد لحظات مفصلية سياسياً ساهم فيها التشدد في المواقف السياسية، والتراخي في المواجهة الوطنية الفعّالة... بتوسّع دائرة الانقسام الاجتماعي والعنف، والتوغّل في كارثة البلاد. وإن تكن تلك اللحظات قد تجلت حينها بانتقال السلاح والدمار إلى مدن جديدة وموجات نزوح ثم هجرة، إلّا أنّ المنعطف الذي يمثله عام 2020 ليس أقل شأناً وخطراً، حتى لو لم تعد «دماؤنا» منقولة على الشاشات مباشرة.

10 نقاط

من وقائع 2020 الاقتصادية السورية

وهنا بعض مما يمثله عام 2020 للاقتصاد السوري:

● في 2020 اتسع الجوع ليشمل أكثر من 9 ملايين سوري، أي: نصف السوريين المتواجدين على أراضي البلاد، وذلك وفق تقديرات المنظمات الدولية ولكن الوقائع تقول: إن الوضع حادّ أكثر من ذلك.

● في 2020 ارتفعت تكاليف الغذاء الضروري والمشروبات الأساسية لأسرة من 5 أشخاص137 ألف ليرة إلى 311 ألف وبقي الأجر الوسطي عند حدود 60 ألف، أي: تضاعف حرمان الغذاء.

● في 2020 بقيت أسعار السلع المستوردة أعلى من تكاليفها العالمية بنسبة 40–100% واستمرت غنائم الاحتكار والعقوبات تجمع مليارات من المال العام وإنفاق الأسر الضروري.

● في 2020 فُتحت ملفات فساد، وتم الحديث عن مصادرات، ولكن غلّفت بالصمت والمفاوضات البينية، بينما استمرت الموازنة العامة بالتراجع بالقيمة الحقيقية، وهي اليوم تقارب نصف قيمة موازنة 2018.

● في 2020 أعلنت الدولة أنها غير قادرة على زيادة الأجور أيّاً كان ارتفاع الأسعار، بل قلّصت الدعم غير المباشر للأجور عبر تقليص مخصصات المواد المدعومة من سكر ورز وخبز ومازوت وبنزين وغاز، التي تم رفع أسعارها جميعاً، وتعقيد توزيعها عبر شركة البطاقة الذكية، مع استمرار تواجدها بسهولة في سوق نهب المخصصات المدعومة. كما لم تتحرك الحكومة إلا باتجاه زيادة التحصيل: من الفيول والإسمنت والاتصالات والنقل العام وغيرها...

● في 2020 لم تنفّذ الحكومة أيّاً من مشاريع بدائل المستوردات التي تحدثت عنها وقالت: إنها قد تغطي 80% من الاستيراد، ولا يبدو أنها ستفعل... فالإنفاق الاستثماري الحكومي الذي يمكن أن يُمول هذا الإنتاج الذي تقلّص لنسبة 17% فقط من الموازنة، بينما كان يشكل ربعها سابقاً. وسيستمر أمل القائمين على الحكومة بقدوم المستثمرين للاستثمار في الأساسيات، ولكن حتى عندما بادر أحدهم تمّت عرقلته، كمثال: إفشال مشروع الحليب المجفف في حماة، وتقييد إجراءات تسليم الأرض.

● في 2020 لم تتم الاستجابة إلى أيٍّ من المطالب المكررة للصناعيين المحليين، وتحديداً في محاربة التهريب... فبينما تستمر المعابر غير الشرعية بالتموّل من بضائع التهريب بما يقارب 500 مليون دولار سنوياً، فإن الجهات المعنية بالمكافحة تتربص بمستودعات الصناعيين والتجار، وتجري عمليات «تسويات وضع بدفع المعلوم».

● في 2020 استمرت الليرة بالتدهور، والدولار بالارتفاع... والقرارات التي تضيّق على التعامل بالدولار أصبحت مثار سخرية الناس، لأن السعر اليومي لأبسط سلعة محلية أصبح يقاس على السعر اليومي لدولار السوق، بينما يمكن أن يحاسبك القانون إذا ذكرت هذا السعر علناً... ولأن الحكومة تطلب منك دولاراً لخدمات وحالات ما «مثل: 100 دولار رسم الدخول للبلاد»! وبالمقابل تستطيع أن تحاسبك إن وجدت لديك مقتنيات بالدولار.

● في 2020 لم يعد يصل إلى المصرف المركزي والمسارات الرسمية والنظامية أي دولار من الحوالات الخارجية، بينما تتدفق هذه الدولارات إلى السوق السوداء، لأن سعر المركزي أصبح أقل من سعر السوق بنسبة تقارب 60%!

في 2020 اشتدت العقوبات والفقر والظلم والحرمان ولن تستطيع أية حكومة بمثل هذه البنية السياسية الاقتصادية أن تواجه مهمة تأمين الأساسيات للاستمرار

● في 2020 اشتدت العقوبات، والفقر، والظلم، والحرمان، ولن تستطيع أية حكومة بمثل هذه البنية السياسية الاقتصادية أن تواجه مهمة تأمين الأساسيات للاستمرار، ولن تستطيع بطبيعة الحال أن تدير أزمة وباء عالمية ألمّت بسورية كما غيرها، وربما أكثر، دون أن نستطيع أن نقدّر جدياً حجم الخسارات، ودون أن تكون هنالك مؤشرات اكتراث جدي باحتسابها، أو حتى تقليصها، وفق اتباع سياسة «البقاء للأقوى» ولكن أحد المؤشرات كان مخيفاً، ففي أسبوع الذروة خلال شهر تموز بلغ معدل الوفيات في دمشق 3 أضعاف معدل الوفيات اليومي الوسطي لـ 2018، حيث نصف من هم فوق الـ 40 عاماً داخل سورية يعاني من واحد من الأمراض المزمنة، وستكشف وقائع قادمة حجم الخسارات من «التخلف والاستهتار» بالتعامل مع الوباء على مستوى السياسات.

انتهى عام 2020، ولكنه حمل معه مشكلاته للعام القادم... الذي من الصعب تقدير المسارات الاجتماعية والسياسية فيه، إذا ما استمرت المسارات الاقتصادية بهذا المستوى.

2020: عام قاسٍ انتهى... فهل يمَرّ فعلاً؟

البنية الاقتصادية السياسية تبلغ ذروتها

ظهرت في عام 2020 كل آثار تفسخ البنية الاقتصادية السياسية السورية بأوضح أشكالها، فالضغط الذي فرضته العقوبات الإجرامية كأداة أمريكية في المعركة كشف حجم وهن البنية ومدى ارتهانها لمصالح المرتزقة في نهاية المطاف، وهو ما يجعل هذه المرحلة انعطافية في عمر البلاد، إذ وصلت هذه البنية إلى لحظة: إمّا بقاء البلاد أو بقاؤها هي!

■ عشتار محمود

نقصد بالبنية الاقتصادية السياسية، طبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة على أساس النشاط الاقتصادي أو علاقات الإنتاج التي تربط الطبقات والشرائح مع بعضها البعض... والتي يعتبر المُلك والحكم أساساً فيها.

وإن بدت المفردات معقّدة فإن الوقائع واضحة وبسيطة وكلّنا يعرفها، ويمكن لأبسط عملية إنتاجية أن تعبّر عنها، وعوضاً عن مفردات السياسة يمكن أن نستخدم مفردات الواقع كمثال حي، وللمفارقة سلسلة إنتاج الدواجن خير مثال...

سلسلة الدواجن كنموذج لهرم الملكية والقوّة

مثلاً حين نستهلك جميعنا الفروج والبيض، فإن هذا يربطنا كمجتمع مستهلكين واسع مع شريحة أضيق من مربي الدواجن في ريف دمشق وحماة والساحل وغيرها، وهؤلاء ينتجون أو لا ينتجون بناء على العلاقة التي تربطهم بسوق الاستهلاك وسوق التكاليف: فإن أعطتهم السوق ربحاً وسّعوا إنتاجهم، وإن زادت تكاليفهم وباعوا بخسارة سيتراجع إنتاجهم إلى حدّ التوقف «كما حصل في العام الماضي عندما وصلت معدلات تراجع إنتاج البيض والفروج إلى 75%».

أما سوق التكاليف التي تحدد حجم أرباح منتجي الدواجن، فهي تربطهم مع شريحة أضيق، هي مصانع الأعلاف المعدودة، تلك التي تخلط الذرة الصفراء والكسبة وتركّب الأعلاف، وهي تشكّل أكثر من 70% من تكاليف الإنتاج، وتتغير أسعارها وفقاً لتغيرات السعر الذي تحدده الشريحة الأعلى في هرم السوق... وهي مجموعة مستوردي الأعلاف لسورية، وهؤلاء نادٍ ضيّق قد لا يتعدى أصابع اليد الواحدة ممن يتوزع عليهم ربح الاستيراد! وهم بدورهم يربطون ربحهم بسعر الدولار مقابل الليرة... أي: يرتبطون بعلاقة مع السوق العالمية، ومع معدل الربح في القطاعات الأخرى، فلا يرضون بربح أقل، وإلا ابتلعهم الأقوياء الآخرون!

هذه هي الشرائح الهرمية الأساسية التي تكوّن سلسلة إنتاج الدواجن في سورية، رغم وجود العديد من الحلقات المرتبطة: النقل، توزيع الجملة والمفرق، المزارع التي تربي الأمّهات، مؤسسة الدواجن، مهرّبي الفروج المجمّد، والحواجز التي تتربص بكل الطرق، وتحصل على إتاوات.

عموماً، تتوزع الخسارات والمكاسب الاقتصادية في سلسلة إنتاج الدواجن بناء على الهرمية المذكورة، فكلما ضاقت شريحة الملكية، أي: كان عدد مالكي الموارد أقل كلما كان ربحهم مضموناً أكثر، والعكس بالعكس.

ورغم أن الإنتاج والاستهلاك هو الحلقة الأهم في سوق الدواجن، إلّا أن الحلقة الحاسمة في هذه السلسلة هي أعضاء نادي استيراد الأعلاف، فهم يستطيعون أن يتحكموا بالسعر ليحافظوا على أعلى مستوى ممكن من الربح من خلال احتكارهم لهذه الحاجة... والاحتكار تتيحه مواردهم المالية الكبيرة، وبالتالي قدرتهم على التحكم بالقرار وإغلاق النادي وحصره على أعضاء محددين، وهم مثلاً: يفرضون أرباحاً أعلى من تكلفة استيرادهم المسجّلة في الجمارك بنسبة 185%، يوزعون حصة منها على حلقات القوّة الأعلى، التي تضمن عدم فكّ النادي ومصادرة أمواله، ويوزعون حصة للمصارف والشحن وعموم السوق العالمية التي تضغط من خلال العقوبات، ولكنهم يجنون الكثير أيضاً مستفيدين من الظرف.

يحدد الأسعار كبار سوق الأعلاف، وإن أدى هذا مع ارتفاع التكاليف في السوق إلى تراجع الإنتاج والاستهلاك، فإنهم سيستوردون كميات أقل بربح أعلى... ويحولون جزءاً من دولاراتهم وأموالهم إلى قطاعات أخرى تحقق أعلى معدل ربح ممكن: فيضاربون بالدولار والعقارات، أو يتاجرون بالممنوعات، أو يدخلون سوق التهريب، أو أي مجال أعلى ربحاً تتيحه السوق السورية اليوم. فيبقى ربحهم مضموناً، ولكن يتراجع إنتاج الدواجن واستهلاكها ويتوسع الجوع.

الحلقة الحاسمة في سوق الدواجن هي أعضاء نادي استيراد الأعلاف فهم يستطيعون أن يتحكموا بالسعر ليحافظوا على أعلى مستوى ممكن من الربح من خلال احتكارهم لهذه الحاجة

في هذه السلسلة أيضاً الأكثر خسارة هم الأكثر ضعفاً، من لا يملكون إلّا دخلاً قليلاً شهرياً، يحاولون الحصول على لحم الفروج أو البيض بجزء منه لتغذية أسرهم، ولكن هذه المحاولات تفشل كلما نجح من هم في أعلى الهرم في ضمان احتكارهم وربحهم. إذ أصبحت تكاليف استهلاك الحاجة الضرورية من البيض والفروج فقط لأسرة تتطلب 45 ألف ليرة شهرياً، بينما لا يزال الأجر الوسطي 60 ألف ليرة!

عرش النخب يهتز: تنافس ومليشياوية

على مقياس مثال الدواجن يمكن أن نقيس... الأمر ذاته في السكر، في الزيت، في اللحوم، في الحليب والألبان، وفي الطاقة والأسمدة، وحتى في الخبز والطحين والدواء وغيرها.. في كل قطاع حيوي وضروري هنالك حلقة ضيقة ونادٍ في أعلى الهرم يمتلك أعضاؤه أكبر المـوارد، ويـحـددون مسار السوق والتسعير وحجم الربح، ويمتلكون القرار والحكم بما يتعلق بهذا القطاع، ويدفعون «المعلوم» لضمان امتيازاتهم هذه، التي لا يستطيع أحد أن يزيحها إلّا من يمتلك قوّة أكبر: مالية أو سياسية.

في 2020 جرت تحولات حتى على النخب المتركزة في النـوادي وضمن أعلى هرم الملكية، فهؤلاء عندما يبتلعون الإنتاج بربحهم الاحتكاري، ويقلّصون الاستهلاك إلى حد الجوع... عندما يولّدون بثرواتهم الفقر، فإنّهم عملياً يؤسسون لاهتزاز عرش هذه الثروات وهذه البنية السياسية الاقتصادية. ويصبح التنافس على اقتسام السوق المتآكلة على أشده بين كبار المالكين، ويزداد بالمقابل ارتباط هؤلاء بقطاعات الفوضى والقوّة، التي تقوّض الدولة مالياً حتى تصبح غير قادرة على تأمين الأساسيات بالحد الكافي، وتقوّضها أمنياً حتى تصبح غير قادرة على مواجهة قطاعات الفوضى... وهذا ما ينعكس بأن يصبح تحصيل أعلى ربح عبر سوق الكبتاغون والحشيش التي يصل حجمها إلى ما يقارب حجم مجمل الناتج السنوي، وسوق التهريب دخولاً وخروجاً، وسوق المتاجرة بالدولار والليرة، وعموم ظواهر السلبطة والاعتداء وسطوة الميليشيات. وهي ظواهر غير قابلة للاستدامة، لأنها لا تقوّض الدولة فقط، بل عموم المجتمع، وتدفع نحو عتبة انفجار أو تفكك أعمق وأعنف.

البنية السياسية الاقتصادية في سورية، عمادها الأساس الاحتكار المحمي بالامتيازات والقوّة... والفساد هو جزء أساس ضمن هذه البنية، لأنه يعتمد تاريخياً على ملكية جهاز الدولة كأداة لضمان هذا المستوى الاحتكاري، وهو اليوم يفتت هذه الملكية ويوزّعها على قوى الفوضى التابعة له.

إن الانعطافة التي تمثلها 2020 تقوم على سقوط آخر أوراق التوت التي تغطي عورة هذه البنية، وظهور ارتهانها للربح حتى لو كان إجرامياً، وحتى لو دفع البلاد إلى عتبة فوضى وتقسيم، وحتى لو قلّص أعمار الملايين جوعاً وبرداً وحرماناً، وهو ما لا يمكن أن يستمر، فإما الفوضى التي نمشي بها قدماً... أو تغيير البنية سياسياً عبر تعبئة قوّة المجتمع لتفكيك المنظومة تدريجياً، علّ البلاد تتنفس مجدداً.

أمن غذائي أم مجاعات عالمية؟

تحالف «دافوس» / بيل غيتس» مع الأمم المتحدة...

نشرت هذا الشهر كانون الأول 2020 منظمة La Via Campesina طريق الفلاحين التي تدافع عن حقوق الفلاحين والأمن والسيادة الغذائيين حول العالم تقريراً بعنوان: «قمّة تحت الحصار» يتحدث التقرير عن سيطرة الشركات متعددة الجنسيات وتأثيرها على تحضيرات «قمة الأمم المتحدة لأنظمة الغذاء 2021» ما يجعل العملية مبهمة وإقصائية، وهو الأمر الذي سيسهم في زيادة تعريض السيادة الغذائية- للبشر حول الكوكب- للخطر. تقدم لكم قاسيون فيما يلي أبرز ما جاء في هذا التقرير:

■ ترجمة قاسيون

منذ «قمة الغذاء العالمي» للأمم المتحدة في 1996، والصراع مع الشركات الكبرى قائم من أجل تثبيت مبادئ السيادة الغذائية، وإيجاد نموذج شامل لتحويل النظم الغذائية، واستعادة صحة شعوبنا وطبيعتنا. وقد سمحت هذه الآليات المؤسساتية بتحقيق الكثير من التطورات الهامة، بما في ذلك المبادئ التوجيهية حول حيازة الأراضي، والمبادئ التوجيهية لتأمين مستدام لمصائد الأسماك صغيرة النطاق، والعملية جارية فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية بشأن الزراعة الصديقة للبيئة. وعلى نطاق أوسع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية. شكلت الكثير من هذه الآليات عقبات في وجه تحقيق الشركات الكبرى لجدول أعمالها، فضلاً عن المصالح الإمبريالية لاقتصادات النخب العالمية.

وفي كانون الأول 2019 تمّ الإعلان عن أهداف قمة الأمم المتحدة لأنظمة الغذاء 2021 «UN FSS21» المتمثلة في تعظيم منافع منهج الأنظمة الغذائية، والوقوف بوجه تحديات تغير المناخ، وصناعة أنظمة غذائية شاملة، ودعم السلام المستدام.

لكنّ UNFSS21 لم يجر كما هي العادة بناءً على تفويض أو قرار أو عملية حكومية دولية، بل اتُخذ القرار به من قبل الأمين العام للأمم المتحدة، بناء على طلب من «المنتدى الاقتصادي العالم» وهي منظمة تمثل مصالح النخب والشركات العالمية» وقد حظي المؤتمر بدعم قوي من عدد من المنظمات «الخيرية»-الرأسمالية كجهات راعية، وبعض الدول القوية التي تستقر فيها الشركات الكبرى.

ورغم أنّ أمانة القمة أعلنت بأنّها ستكون «أكثر قمّة مفتوحة على الإطلاق»، فحُكم القمة يبقى بشكل صارم في يد مجموعة من الشركات الدولية الكبرى، و«الخبراء» المختارين المعروفين بوصفهم مدافعين عنيفين عن الشركات الزراعية الكبرى.

الحركات الاشتراكية الكبيرة ممنوعة من المشاركة، إلّا في حوارات الأقنية الخلفية. وقد عمدت أمانة القمة عن قصد إلى عدم دعوة الحركات الاشتراكية المنظمة الكبرى ذات الصلة، مثل LVC وIPC، وقامت عوضاً عن ذلك بالاقتصار على دعوة أفراد غير منظمين أو من منظمات «وسطية» للانضمام إلى الكيانات الاستشارية للقمة. وقد تمّ تجاهل أي ممثلين فاعلين عن صغار منتجي الأغذية والمجتمع المدني والشعوب الأصلية.

في تشرين الأول 2020 أطلقت حركة «آلية المجتمع المدني CSM «دعوة مفتوحة للمنظمات والحركات ذات الصلة بالغذاء للانضمام، وبناء موقف موحد لتحدي القمة. وبعد شهر من ذلك، وقرابة العام على الإعلان عن المؤتمر، تمّت دعوة رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي لحضور المؤتمر والانضمام إلى اللجنة الاستشارية، وكذلك تمّت دعوة حركة «CMS» للمشاركة في مشاورات أصحاب المصلحة حول أهداف القمة.

لكنّ هذه الدعوات ليست أكثر من ذرّ للرماد في العيون، فوضع لجنة «الخبراء» المغلقة على رأس سياسة الغذاء العالمي أمر غير ديمقراطي على الإطلاق. لقد تمّ من قبل رفض هذه الفكرة بالإجماع، واستبدلت بلجنة الأمن الغذائي العالمي. لكنّ المسار الحالي للقمة ينسف كلّ شيء، ويسمح لنخب السطوة العالمية بشرعنة نفسها من جديد، بوصفها مهندسة مستقبل نظامنا الغذائي، عبر إطلاق العنان للشركات العابرة للحدود للاستمرار في مراكمة رأس المال وتدمير الكوكب.

الفلاحون وصيادو السمك والشعوب الأصلية والرعاة وسكان الغابات والعمال الزراعيون وكذلك المستهلكون في الأرياف والمدن هم جوهر النظم الغذائية

سيطرة أكبر للشركات متعددة الجنسيات

تبدو سيطرة الشركات على وكالات الأمم المتحدة جليّة من خلال تعيين الدكتورة أغنيس كاليباتا كمبعوث خاص للأمين العام للأمم المتحدة للإشراف على القمة، وهي الرئيسة الحالية «للتحالف من أجل ثورة خضراء في إفريقيا AGRA» المعبرة عن مصالح النخب العالمية والمرتبطة بشكل مباشر بصندوق غيتس. يظهر هذا بشكل جلي، وخاصة بعد إخفاق «AGRA» في تحقيق أيّ من أهدافها المعلنة في القضاء على الفقر وزيادة الإنتاج الزراعي في إفريقيا، والنجاح فقط بتعزيز قبضة الشركات العابرة للحدود على القارة الإفريقية، وتوسيع مدى سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على القمة، ورغبتها بتعزيز سيطرتها على النظام الغذائي العالمي من خلالها.

الشراكة بين المنتدى الاقتصادي العالمي والأمم المتحدة التي تمّ توقيعها في 2019 قد منحت في واقع الأمر للشركات متعددة الجنسيات حق وصول تفضيلي وامتيازي ضمن نظام الأمم المتحدة. نددت المنظمات الفلاحية بهذه الشراكة، وعبرت عن مخاوف جدية بشأن نزاهة الأمم المتحدة كنظام متعدد الأطراف واستقلالها وعدم تحيزها. فبالإضافة إلى ذلك نرى قيام الكثير من وكالات الأمم المتحدة، منها: اليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، واليونسكو، بتوقيع شراكات كبرى مع الشركات متعددة الجنسيات. ولهذا بتنا نرى المزيد والمزيد من سياسات الأمم المتحدة التي تعطي الأولوية للمصالح الخاصة وللمضاربين، عن المصالح العامة.

إنّ التحوّل المنهجي ليس ممكناً من خلال المقاربات الضيقة وتعزيز قبضة الشركات وتدمير الطبيعة. المقاربات والمناهج الشركاتية قد تمّت تجربتها مرات عديدة وأثبتت فشلها مرة تلو الأخرى، الفلاحون وصيادو السمك والشعوب الأصلية والرعاة وسكان الغابات والعمال الزراعيون، وكذلك المستهلكون في الأرياف والمدن، هم جوهر النظم الغذائية. وهؤلاء هم أصحاب الأصوات التي يجب أن تسمع داخل الأمم المتحدة.

فإن أرادت الأمم المتحدة أن تصبح مكاناً لريادة التغيير الحقيقي في أنظمة الغذاء فعليها أن تتوقف عن كونها معبراً عن صوت الشركات الكبرى والباحثين الناطقين باسم الجهات التي ترعاهم.

دعم السورية للتجارة يرحب بكم..

«زيت دوار الشمس بالسعر المدعوم 2900 ل.س لليتر الواحد في جميع صالات السورية للتجارة، ولنهاية كانون الثاني، وعمليات البيع بدأت منذ صباح 2020/12/20».

■ دارين السكري

هي العبارة يلي فوق، إعلان المؤسسة السورية للتجارة كانت بمثابة ضربة جديدة للمغتربين... زيت دوار الشمس بالسعر المدعوم، راحت عليهون يا حرام يا حرام!!!!! والله بحس هيك نمط من الإعلانات بمثابة نكتة خصوصي لما يحطوا معو كلمة «مدعوم»...

هنن بيفهموا هل البشرية إنو مدعوم بالسعر– يعني أرخص.... أو مدعوم بالكواليتي– يعني أحسن من الأنواع الموجودة بالسوق...

بس الحقيقة الدعم هو دعم بالنهب والاحتيال متلو متل غيرو من المواد المدعومة، الشاي والسكر والرز كمان...

وللأمانة هاااا هل المرة حسينا إنو هل المادة مدعومة عكس سابقاتا بس طبعاً بالسرقة... كيف؟

ها هاااا.... سألت كيف ورح خبركون كيف.... هاد يا حبايبو لقلبي هل المرة كان الدعم غير المعتاد، يعني دعموه بالسعر والكواليتي، وبالبرنامج الخاص بالسورية للتجارة «وين» على أساس.. بس ما دعموه بالرسائل...

يعني هل المواطن المشحر والمشحتف يلي معتمد ع المواد المدعومة لازم يتشنطط شنططة أكتر مالون مشنططينو.. ويتشحتف شحتفة أكتر مالون مشحتفينو.. وهو عم يدور من صالة لصالة وين موجود الزيت، كرمال يحط بطاقتو وتتم عملية الشراء للزيت دوار الشمس المدعوم حصراً!!!

يعني ع مبدأ عملنا لأجلكم وما عملنا لأجلكم، ومع ضرب منية للسما يا حبيباتو لقلبي عرفتو كيف...

وتصديقاً لكلامي، في واحد من هل المواطنين يلي راح ليشتري ويشوف شو آخرتا معون قال «حاج كذب كرمال الأنبيا... اليوم رحت ع تلت مؤسسات وقالولي ما أجانا زيت، أكذب من هيك ما شفت... يا رب يكورنو بس ع قد ما بيكذبو...» والله العظيم هيك قال ما دخلني...

بس شو الفكرة بالموضوع هاد وبهل التصرف هاد، حزروا لقلكون؟

ما حزرتوا أكيد... كل القصة وما فيها إنو في فاسدين مستفيدين دائماً بأية شغلة بتصير أو شي عملة بيعملوها ع أساس كرمال يوفروا ع هل المواطن المغلوب ع أمروا...

بس الحقيقة هنن بالإعلان عم يعملوا قصارى جهدون كرمالوا لهل المواطن، بينما الحقيقة هية إنو حاطين تحت أجنحتن رعاياهن من السمسرية أو المستفيدين بالعموم بكل مكان وبكل زمان...

في واحد من هل المواطنين فهمان السالفة، فقام وقال هذا المواطن يلي فهمان: الفيلم منيح «مو لازم يتوفر بالصالات أساساً!! بكرا بيقولوا ما في زيت، الدفعة انسرقت قصدي خلصت وهاهاهاها....».

وعنجد هاهاهاها لأنو هاد يلي صار ع أرض الواقع... يحرق حريشو شو فهمان الموضوع صح....

أاااي لك كلو بيصير، الشغلة ما وقفت ع الرز والسكر والشاي وع الزيت حتى....

النهب والاستغلال والسرقة واستنزاف طاقة وصبر المواطن المعدوم أكبر من هل القصص الصغيرة ويلي ما بينحكا فيها...

بس دايماً نحن منحكي فيها لأنو في كتار من المسحوقين بهل البلد هل الشغلات الصغيرة هي بالنسبة إلهون شغلات كبيرة وهية بمثابة سقف العالي إلهون...

شفتو لوين وصلتوا كتار من الشعب السوري؟؟

ما رح أسأل شو الهدف... الهدف واضح متل عين الشمس...

جيبتكون بدها تضل عمرانة بالمصاري ولو كان من حق هل المشحترين مو مهم بالنسبة إلكون..

بس ما رح يدوم هاد الشي، ولا عاد رح تنعموا بالمصاري... هي وحياتكون يلي ما بتسوى عنا قشرة بصلة...

رح يجي هاد اليوم يلي رح تتوقفوا فيه عند حدكون... بالنهاية البالون قد ما انتفخ مصيروا يطق.. إما لحالو من كتر النفخ أو بيجي مين يطقو!!!

وفهمكون كفاية....

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاتو... وكلشي بجيبتكون رح ناخدو ويلاا..

مازوت التدفئة.. حلم منتظر..

مرّ شتاء عام 2019 وعام 2020 ببرده القارس على السوريين، مع جائحة كورونا، والكثير من الصعوبات المعيشية التي أثقلت ظهر الشعب، وجعلته عرضة للبرد والجوع، والآن يطل علينا عام 2021 بمزيد من المآسي واستمرار للمعاناة، التي لم تجد لها الحكومة حلاً إلا بتصريحات مسؤول هنا ومسؤول هناك، وكل هذه التصريحات الممجوجة لا يتلقفها الشعب إلا بالسخرية أغلب الأحيان، لأنها في الحقيقة كلام لا يغير من الواقع شيئاً.

■ عمار سليم

ففي العام الماضي خرجت الحكومة بحل عبقري كالمعتاد، مدعية أنها ستحل أزمة توزيع مازوت التدفئة عبر التطبيقات الذكية، والاستلام عبر البطاقة الذكية، وأصبح الناس منتظرين للرسالة والاتصال، محاولين أن يكون الجهاز الخليوي على أهبة الاستعداد في الـ 24 ساعة، خوفاً أن تفوتهم الرسالة، ولكن وللأسف بعد طول انتظار لم يستلموا إلّا نصف الكمية المخصصة عن عام 2019، والنصف الثاني قيد التأجيل!

هل التدفئة من الكماليات؟

مخصصات الأسرة حددت بـ 200 ليتر فقط، ولم يستلموا القسم الثاني منها عن عام 2019، وذلك سواء كان ذلك في الريف أو المدينة، مع فارق درجات الحرارة بين الريف والمدينة طبعاً.

علماً أن المخصصات من مازوت التدفئة جرى تخفيضها، فقد كانت 400 ليتر لكل أسرة، ثم أصبحت 200 ليتر.

فماذا تصنع الـ 200 ليتر بشتاء يمتد إلى أشهر، هذا إن استطاعت الأسر المفقرة أن تؤمن ثمنها أصلاً! والآن قد حل شتاء جديد مع ما يحمله من تراجع اقتصادي وغلاء مضاعف وانفلات في الأسواق وموجة جديدة من الوباء، مع هذا كله يجد المواطن نفسه أمام مواجهة وصراع مع البرد القارس الذي يأكل صحة الكبار والصغار، ولا يجدون ما يمدهم بالدفء. فهل أنقذتنا إجراءات الحكومة بذكاء بطاقتها؟

الحقيقة، أنهم زجّوا بأجساد الملايين من المواطنين فريسة للبرد الذي يأكل أطرافهم ويضعف أجسامهم، بما فيهم الأطفال والمرضى الذين لا يطيقون تحمل البرد في هذا الشتاء القارس، فمتى ستفي الحكومة بوعدها بعد أن دخلنا في النصف الثاني من الشتاء؟

فالرسالة المنتظرة عصية على القدوم، ولم يحصل أحد من الناس على قطرة مازوت للتدفئة في هذا الشتاء، إلا ما ندر ممن يعدون على أصابع اليد، وربما لغاية تكذيب أي حديث عن عدم توزيع المخصصات في هذا العام، أما عن بقية مخصصات العام الماضي، فقد أصبحت طي النسيان! وكأن التدفئة في الشتاء أصبحت من الكماليات بالنسبة للناس؟

سوق سوداء في العلن

إلى متى ستستمر الحكومة بعدم الاكتراث بمعيشة الناس وحياتهم وصحتهم؟ وإلى متى ستستمر بسياساتها الداعمة لجيوب الفاسدين الذين يجمعون ثرواتهم على حساب صحة الناس ومعاناة الأطفال والشيوخ والمرضى؟!

فالكل يعلم، أن من أراد الحصول على مازوت التدفئة عن طريق شبكات السوق السوداء فالأمر يسير، ولا يحتاج إلّا إلى مئات الألوف فقط ليحصل المواطن على كميه تقيه من البرد الشديد، على مرأى ومسمع من الجهات الرقابية والمسؤولة، حيث يباع الليتر بسعر 1000 ليرة سورية، وأحياناً أكثر من ذلك، محققين بذلك أرباحاً خيالية، على حساب المحتاجين واستغلالاً لاضطرارهم!

أما من أين تأتي هذه الكميات إلى السوق السوداء فهي بعهدة شركة محروقات ووزارة النفط والحكومة وجميع أجهزتها الرقابية من خلفها؟!

وما زال المواطنون بانتظار ذكاء الرسالة والاتصال الموعودين كحلم!

مجلة «الطبيعة» تدعو إلى الاستفادة من خبرة الصين في الحفاظ على التنوع الحيوي

شكّل المقال الافتتاحي لعدد مجلة الطبيعة Nature البريطانية، في 22 أيلول 2020، أحد الانعطافات المهمة التي تعكس مساعي الجالية العلمية الدولية إلى استكشاف ومناقشة خبرات ونماذج مختلفة عن الأنماط الغربية السائدة في مقاربة مشكلات البيئة والتنوع الحيوي، والتي وصلت إلى شفير خطير يهدّد مستقبل الجنس البشري نفسه. ونقدم فيما يلي الترجمة الكاملة لهذا المقال، والذي نبّه أيضاً إلى أهمية مؤتمر دولي حول التنوع الحيوي سوف ينعقد في مدينة كونمينغ، عاصمة محافظة يونان جنوبي غرب الصين، هذا العام 2021.

■ مجلة الطبيعة
تعريب: د. أسامة دليقان

يتمتع باحثو الصين بخبرات قيِّمة يحتاج العالم إلى سماعها، بينما تستعد الصين لتولي دور حاسم في إدارة التنوع البيولوجي العالمي، يجب أن يتم الاستماع إلى آراء الباحثين الصينيين في هذا المجال. أكدت الأمم المتحدة في منتصف أيلول من العام 2020 أن العالم فشل مرة أخرى في تحقيق أهدافه في حماية الطبيعة. تم تقديم هذا الاستنتاج القاتم في الإصدار الخامس من «تقرير التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي للأمم المتحدة». كما استعرض التقرير الصادر عن «اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي» فيما إذا كان قد تحقق تقدّم في إنجاز نحو 20 هدفاً للتنوع البيولوجي حددتها الدول المشاركة في الاتفاقية لأنفسها في «أيشي» باليابان قبل عقد من الزمن. فتبيَّن أنه لم يتم تحقيق، ولن يتم تحقيق أيّ من هذه الأهداف، بحلول الموعد النهائي في نهاية 2020. وكان من بين تلك الأهداف مثلاً: الحصاد المستدام للأسماك، والسيطرة على انتشار الأنواع الغازية، ومنع انقراض الحياة البرية المهدَّدة.

مليون نوع حيّ معرَّض للانقراض!

في العام 2019، أظهر تحليل أجراه «المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية» أن حوالي مليون نوع من أنواع النباتات والحيوانات معرضة لخطر الانقراض. وكان أحدث مؤشر أصدرته «الجمعية الخيرية للحياة البرية التابع للصندوق العالمي للطبيعة»، والذي نُشر في وقت سابق في أيلول 2020، يدق ناقوس الخطر أيضاً، حيث أشار إلى أن أعداد الفقاريات التي تمت مراقبتها بين عامي 1970 و2017 قد انخفضت بمعدل 68%.

إنه ليس وقت الندم أو الاعتذار، بل الاستعجال بالتصرف. يجب على جميع الدول تفعيل المزيد، لكن الصين تجشّمت عناء النهوض بمسؤولية كبيرة على عاتقها: فهذه الأمة، جنباً إلى جنب مع قادة اتفاقية التنوع البيولوجي التابعة للأمم المتحدة، ستستضيف بشكل مشترك «مؤتمر الأطراف» COP القادم في كونمينغ 2021. هذه القمة، التي كان يفترض أن تُعقد أصلاً في عام 2020، مطلوبٌ منها تحديد أهداف التنوع البيولوجي للعقد القادم.

كانت الأهداف السابقة محكومةً بالفشل، جزئياً، بسبب أن شكلها عسَّرَ قياسَ التقدم، ولأن البلدان لم تكن ملزَمَةً بالإبلاغ عمّا تفعله. يجب أن يتغير هذا الآن. ويجب أن تنسجم الأهداف أكثر مع نظام الأمم المتحدة للمحاسبة الاقتصادية البيئية، والذي أصبح المعيار العالمي لإعداد التقارير البيئية. فدون هذه التغييرات، من شبه المؤكد أن المجموعة التالية من أهداف التنوع البيولوجي ستفشل مرة أخرى.

وفي الوقت نفسه، يجب أن يحضر علماء التنوع البيولوجي والباحثون السياسيون في الصين على الطاولة أيضاً، حيث تبدأ خطط كونمينغ في التبلور. تمتلك الصين عقوداً من الخبرة في دراسة كيفية تحقيق– وعدم تحقيق– التوازن بين التنمية الاقتصادية والسيطرة على الأنواع وفقدان النظم البيئية. يحتاج العالم إلى الاستماع.. إلى أن يستمع من الصين إلى هذه القصص بكل تعقيداتها.

فلنَتَعلَّمْ من الصين

يؤكد تقرير التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي: أنَّ الأنواع المعروفة تسير على طريق سريع للانقراض، مع وجود أنواع، والشعاب المرجانية من بين المجموعات الأكثر تعرضاً للخطر. [السيكادcycad نبات ينمو في المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية، يحمل مخاريط كبيرة ذكرية أو أنثوية. كانت السيكاسيات متوفرة بكثرة خلال العصرين الترياسي والجوراسي، لكنها تراجعت منذ ذلك الحين – المعرِّب].

ويظهر التقرير أنه على الرغم من تباطؤ إزالة الغابات في العقد الماضي، لا تزال الغابات مقسَّمة بسبب الزراعة وقطع الأشجار والنمو الحضري. ستؤدي هذا التجزئة إلى زيادة الإضرار بالتنوع البيولوجي وزيادة انبعاثات الكربون.

لا يزال الطلب على الإنتاج الغذائي والزراعي يشكل المحرك الرئيس لفقدان التنوع البيولوجي، دون مساعدة من الحكومات. في المتوسط ، يستثمرون حوالي 500 مليار دولار أمريكي سنوياً في المبادرات التي تضرّ بالبيئة، متجاوزين تمويل مشاريع التنوع البيولوجي بمُعامل 6، كما يقول التقرير.

الشعب الصيني يستجوب قيادَتَه

لدى الصين مجموعة من الخبرات التي يمكن أن تساعد العالم على تعلم دروس قيمة. أدى نموها الاقتصادي السريع إلى انتشال جيل من الفقر؛ ومع ذلك، فقد أدى ذلك إلى سلسلة من المشكلات البيئية، ليس أقلها التلوث المرتفع في الهواء وعلى الأرض. لقد قام الشعب الصيني باستجواب قادته حول مسألة التقليل من شأن الآثار البيئية والاجتماعية للنهضة الصناعية. واستجابةً لذلك تعمل السلطات الصينية مع باحثين من الصين ومن جميع أنحاء العالم لرسم طريق أكثر اخضراراً للمضي قدماً. على سبيل المثال: تعمل الإدارات الوطنية والمحلية على ابتكار وتجريب الأهداف البيئية، وإنشاء آليات لرصد التقدم المُنجَز والإبلاغ عنه، وإن كان ذلك بنجاح متفاوت.

تتضمن إستراتيجية التنوع البيولوجي الوطنية في الصين إنشاء ما تسميه «الخطوط الحمراء»، وهي المجالات التي يتم فيها تقييد الأنشطة البشرية لحماية التنوع البيولوجي في جميع أنحاء البلاد.

ثم هناك «مبادرة الحزام والطريق» BRI الصينية البالغة قيمتها 6 تريليونات دولار أمريكي، وهو برنامج ضخم لبناء الطرق والموانئ والبنية التحتية، والتي ستمر عبر الموائل الطبيعية في جميع أنحاء آسيا وأوروبا وإفريقيا. لم يأت الكثير من هذا الاستثمار في البداية مع ضمانات للتخفيف من المخاطر البيئية، ولكن تتم الآن دراسة هذه الضمانات بنشاط.

يريد الجميع أن ينجح مؤتمر كونمينغ 2021 للتنوع الحيوي في الجمع بين الدول والتوصل إلى اتفاقٍ بشأن أهدافٍ قابلة للقياس وذات مغزى

مؤتمر كونمينغ 2021

وأخيراً وليس آخراً، توجد في الصين مجموعة كبيرة من الباحثين الذين يعملون على التحديد الكمي، من الناحية النقدية، لقيمة رأس المال الطبيعي وخدمات النظام البيئي، بحيث يمكن للأشخاص وصانعي السياسات أن يفهموا بشكل أوضح أنَّ خدمات الطبيعة للناس لا تأتي مجاناً.

في 30 أيلول 2020، التقى رؤساء الحكومات في الأمم المتحدة ليوم من المحادثات حول التنوع البيولوجي، قبلَ مؤتمر كونمينغ لعام 2021. تحدثت مجلة «الطبيعة» Nature إلى عدد من ممثلي الوفود الوطنية الذين خططوا لحضور هذا الاجتماع، بمن فيهم باحثون ومراقبون غير حكوميين. يريد الجميع أن ينجح مؤتمر كونمينغ في الجمع بين الدول والتوصل إلى اتفاق بشأن أهداف قابلة للقياس وذات مغزى. لكنهم أعربوا عنْ قلقهم إزاء الإشراك المحدود للحكومة الصينية بشأن أهدافها أو إستراتيجيتها لكونمينغ، والمشاركة المحدودة نسبياً لباحثيها في العملية حتى الآن.

كان للعلماء في الصين دورٌ محوري في رحلة الحفاظ على بلادهم والتنمية الاقتصادية. يمكن أن توفر خبرتهم الجماعية– حول ما ينجح وما لا ينجح– فرصاً تعليمية مهمة للبلدان، لأنها تتطلع إلى إبطاء وعكس عملية فقدان التنوع البيولوجي والنظام البيئي في نهاية المطاف. هؤلاء الباحثون في أكاديمية العلوم، في الجامعات، في أكاديمية التخطيط البيئي، وفي مجتمع المنظمات غير الحكومية الصينية والدولية.

ينشط الكثيرون أيضاً في «المجلس الصيني للتعاون الدولي بشأن البيئة والتنمية»، وهي منظمة تقع مقرّاتها في كلٍّ من كندا والصين، والتي اختتمت الأسبوع الماضي مؤتمراً استمر على مدى يومين لتقديم أحدث مخرجاتها البحثية. هذه الهيئة الاستشارية المهمة، ولكن غير المعروفة، والتي يبلغ عمرها الآن ما يقرب من ثلاثة عقود، كان لها دور فعال في ربط مجتمعات العلوم البيئية والسياسة البيئية في الصين مع نظرائها الدوليين.

في العام 2021 ستكون المرة الأولى التي تستضيف فيها الصين اجتماعاً بيئياً دولياً «على غرار اتفاقيات باريس المناخية لعام 2015» والتي إذا فشلت سوف يترتب عليها مخاطر أكبر من كلّ ما سبق. يجب أن تعتمد البلاد على تنوعها الثري من المواهب والخبرة. يجب أن يكون باحثو الدول الأخرى صريحين على قدم المساواة مع معارفهم. يجب على جميع الأطراف تنحية الخلافات السياسية جانباً من أجل الاتفاق على أهداف طموحة، وطرق لتحقيقها وطرق لقياس التقدم.

أفضل طريقة للحفاظ على التنوع البيولوجي وإحيائه هي الاعتراف بالمكان الذي فشلنا فيه جميعاً من قبل، والتعلم من ذلك والمحاولة مرة أخرى معاً.

الانتخابات الوطنية في آخره.. هل هو عام التسوية الليبية؟

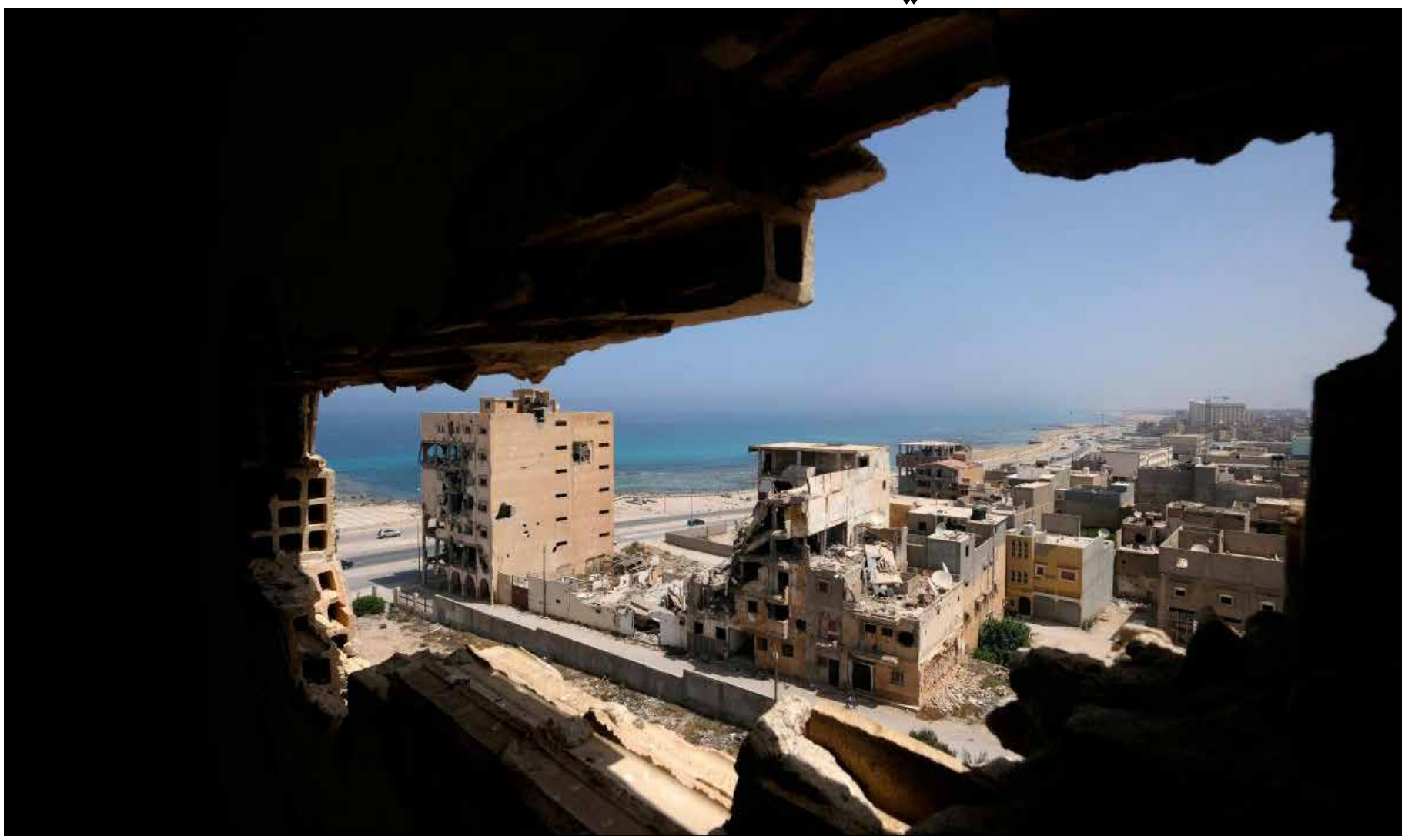

من الطبيعي جداً أن يكون مسار الحل الليبي معقداً، ومن الطبيعي أيضاً وجود عراقيل عدة وكثيرة ينبغي حلها وتجاوزها، حيث عمر الأزمة الليبية قد تجاوز العقد بكل ما تخلله من أزمات متراكمة بلا حل، مع وجود انقسامات داخلية رئيسة، ثلاثة بين الأقاليم وقواها السياسية والعسكرية، بالإضافة إلى كونها ساحةً للكثير من القوى الإقليمية والدولية التي تعبث بالملف الليبي.

■ يزن بوظو

إن أطراف النزاع الليبي الداخلية الرئيسة الثلاثة هي حكومة الوفاق الوطني «السراج»، ومجلس النواب «صالح»، والجيش الليبي «حفتر»، والإقليمية تحتوي مصر وتركيا وفرنسا بشكل أساس، ومن خلفهم الخليج والاتحاد الأوروبي، أما دولياً روسيا والولايات المتحدة الأمريكية... خلال السنة الماضية، وبعد إعلان وقف إطلاق النار والبدء باجتماعات عدة مختلفة ومتنوعة اتجاه التسوية السياسية، انتقلت هذه الخارطة من مختلف القوى الفاعلة بالأزمة الليبية بالتفاعل داخل أروقة الأمم المتحدة واجتماعات التسوية في كل من تونس والقاهرة وجنيف، في ملتقى الحوار السياسي الليبي، ولجنة 5+5 العسكرية المشتركة، والفريق الاقتصادي الليبي إلخ...

قطبة مخفية: غياب مركز

ما يُعد مشكلةً- بغض النظر عن التفاصيل بعينها- هي الآلية التي تمضي بها هذه التسوية بمختلف اجتماعاتها وأنواع اختصاصاتها من «عسكرية وسياسية واقتصادية»، فمن المهم جداً، والإيجابي، أنها تمضي على التوازي، إلا أن القطبة المخفية خلفها هو عدم وجود تنسيق مشترك فيما بينها، مكوّناً من القوى الليبية نفسها، ليكون مركزاً لهذه الملفات بشكل واضح، كوجود هيئة عُليا تتابع تطوراتها جميعاً؛ ففي حين يجري تقدّم بالجانب العسكري، مثلما جرى أواخر العام المنصرم من وقف إطلاق النار، واتفاق على خروج القوات الأجنبية من البلاد، كان يتعقد المشهد السياسي حول صلاحيات السلطة التنفيذية الجديدة «الحكومة الانتقالية» وكيفية تحديد أسماء المسؤولين فيها، وعن كيفية تمثيلها أكانت على المستوى الوطني العام، أم على مستوى كل إقليم على حدة بشكل أقرب للمحاصصة، لتعيد هذه الخلافات السياسية بدورها إنتاج خلافات في الجانب العسكري تنذر بموجة تصعيدات جديدة، أما الجانب الاقتصادي، وتحديداً منه ما يتعلق بالنفط وإنتاجه، فإنه يدور بفلك آخر لوحده، تستثمره واشنطن عبرَ سرقة المال الليبي من خلاله، وتُعقد تطور الجانبين السياسي والعسكري به بعد كل تقدّم، وبشكل خفي، حول كيفية تقاسم عائدات الإنتاج النفطي- المتبقية بعد سرقتها- على الأقاليم الثلاثة، أم للمصرف المركزي، ودور المصرف المركزي نفسه بضبط هذه الموارد المالية من عدمه.

عنوان العرقلة بات بالداخل

على إثر نضوج الظروف الموضوعية محلياً وإقليمياً ودولياً لحل الأزمة الليبية، فقد انعكس الحال من كون عنوان العرقلة الرئيسي إقليمي، بين مصر وتركيا بشكل أساسي، إلى كونه داخليّ، ففي حين وصلت حدة التصعيد العسكري منتصف العام الماضي إلى تهديدات بنشوب حرب مصرية تركية على الأراضي الليبية، نرى الدولتين الآن تجريان اتصالات مع القوى الليبية المختلفة معها: مصر مع قوى الشرق الليبي «السراج»، وتركيا مع قوى الغرب «حفتر وصالح»، فضلاً عن تعاون الدولتين المباشر فيما بينهما، مثلما صرح وزير الخارجية التركي، مولود تشاووش أوغلو، أن بلاده ومصر تسعيان إلى وضع خارطة طريق بشأن علاقاتهما الثنائية.

بكل تأكيد أن تطور السلوك المصري والتركي فيما يخص دفع التسوية الليبية لا يأتي بوحي من غيب، أو بكونه حسن نوايا او يقظة إنسانية، إنما نتيجة تلك الظروف الموضوعية نفسها التي تسببها الأزمة الليبية وتداعياتها على كلا البلدين في ظل أزمة رأسمالية عالمية عموماً، وأزمة داخلية في كل منها، حيث استمرار تعقد الملف الليبي يُضعف كلاً من البلدين، ويثير اضطرابات داخلية سياسية فيهما، لينتقل عنوان العرقلة الرئيسي إلى القوى الليبية نفسها.

موسكو تدفع باتجاه التسوية مع جميع الأطراف وواشنطن تسعى إلى إدامة الوضع الحالي على ما هو عليه وتعقيده

الأثر الدولي خلفها جميعاً

لكن لا يغيب عن بال أحد، بأن خلف كل هذه المجريات والعراقيل، سواء داخلياً أو إقليمياً، يقع الأثر الدولي لكل من موسكو وواشنطن بأهداف كل منهما، والتي يكون تلخيصها بأن موسكو تدفع باتجاه التسوية مع جميع الأطراف، وواشنطن تسعى إلى إدامة الوضع الحالي على ما هو عليه وتعقيده، وإعادة إنتاج الأزمة والحرب خلف التصريحات الحنونة لمسؤوليها، فبالإضافة إلى لعبة النفط وموارده، كان مقترح الأمين العام للأمم المتحدة في الشهر الماضي، أنطونيو غوتيريش، بإرسال قوات مراقبة دولية إلى الداخل الليبي تعبيراً عن محاولة ورغبة أمريكية بالحفاظ على الوضع القائم، الأمر الذي أنتج رد فعل حاسم بالرفض من قبل الجيش الوطني الليبي، معتبراً أن «المقترح يُعد تدخلاً غير مسموح به في البلاد»، إلا أنه وفي الحقيقة، وأكثر من ذلك يعتبر مناقضاً تماماً لاتفاقات اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 بإخراج جميع القوات الأجنبية من البلاد، وتوحيد القوى الليبية.

الانتخابات في موعدها.. حتى الآن

إن الهدف الرئيس الآن أمام بعثة الأمم المتحدة للملف الليبي والقوى الليبية، هي إتمام إجراء الانتخابات الوطنية المتفق على إجرائها في 24 كانون الأول من العام الجاري بعد تحديد السلطة المؤقتة وصلاحياتها ومسؤوليها، وتحديد دستور جديد للبلاد، وفي هذا الخصوص أعلنت المبعوثة الدولية الخاصة إلى ليبيا بالإنابة ستيفاني ويليامز عن تأسيس اللجنة الاستشارية المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي، مكونةً من 18 عضواً لـ «مناقشة القضايا العالقة ذات الصلة باختيار السلطة التنفيذية الموحدة» مشددةً في بيانها على أن موعد الانتخابات الوطنية المحدد يبقى «أمراً ثابتاً وهدفاً لا يمكن التخلي عنه».

استخدام الوباء كذريعة لتعزيز دولة القمع

منحت ظروف الإغلاق غطاءً ممتازاً لعدد من الاعتقالات الانتقائية، وقلّصت من احتمال شنّ حملة جماهيرية في الشوارع لمناهضة هذه العمليات. في الكثير من البلدان «الديمقراطية» شهدنا ارتفاعاً حاداً في قمع الدولة لأولئك الذين تجرأوا على العمل من أجل مستقبل أفضل. نأخذ بعض الأمثلة:

■ بيبول ديسباتش
إعداد قاسيون

الهند

تستمر الحكومة في عمليات قمع المعارضين السياسيين والأقليات لتعزيز جدول أعمالها المناهض للشعب. قامت شرطة دلهي باستهداف مجموعة كبيرة من قادة حملة معارضة قانون المواطنة، واعتقلتهم وألقت باللائمة عليهم على العنف المستخدم ضدهم. حدث ذات الأمر في الولايات الأخرى التي يحكمها الحزب اليميني الحاكم.

فلسطين

استخدم الكيان الصهيون وباء كوفيد-19 كذريعة لاعتقال واحتجاز الكثير من الناشطين الفلسطينيين، من بينهم الكثير من الطلاب، وذلك رغم المخاوف الخطيرة من تهديد الفيروس لهم في المعتقلات. كما استمرت الحكومة الصهيونية بهدم منازل الفلسطينيين واستخدمته قوات الاحتلال لمواصلة سرقة الأراضي الفلسطينية، وتعزيز مشروعها لبناء المزيد من المستوطنات غير الشرعية، وطرد أصحاب الأرض الشرعيين بالقوة.

كولومبيا

سجل حقوق الإنسان لحكومة اليمين المتطرف الكولومبية هو الأسوأ في المنطقة. وباستخدام ظل الإغلاق لأجل الوباء، شددت الحكومة هجماتها على الحركات الاجتماعية وأغمضت عينها عن اغتيال القادة الاشتراكيين والمدافعين عن حقوق الإنسان بما يرقى ليكون جريمة إبادة.
وفقاً لتقرير مؤسسة دراسات السلام والتنمية فقد تمّ في 2020 اغتيال 310 قادة اشتراكيين ومدافعين عن حقوق الإنسان، وارتكاب 90 مذبحة وقتل 65 من المشاركين في قوات كولومبيا الثورية، الذين وقعوا اتفاق سلام مع الحكومة.
كما تمّت مواجهة الاحتجاج الجماهيري في بداية أيلول الماضي، بسبب قتل الشرطة لخافيير أوردونيز، بقمع وحشي من قوات الأمن أدى إلى قتل 13 شخصاً، مع جرح أكثر من 400 شخص آخر ين، وحبس المئات دون محاكمة.

تايلاند

بدأ عام 2020 في تايلاند بإطلاق جندي النار، وقتل 30 شخصاً وجرح المئات من حزب المعارضة، وحلّه من قبل المحكمة العليا بناء على طلب من الحكومة المدعومة من الجيش.
واستمر قمع الحريات حتّى انفجار الاحتجاجات في وسط تموز على طول البلاد، لينتهي الأمر بالحكومة لفعل عكس ما طلبه المحتجون عبر إعلان حالة الطوارئ وتوجيه مئات تهم «إهانة الملكية» وحبس المحتجين، وإغلاق وسائل الإعلام التي غطت الاحتجاجات.

استخدم الكيان الصهيون وباء كوفيد-19 كذريعة لاعتقال واحتجاز الكثير من الناشطين الفلسطينيين

الفلبين

رغم بدء العام بهدنة بين الحكومة والمتمردين الشيوعيين، فقد تدهورت. وقد برزت الهجمات على وسائل الإعلام بشكل خاص مع حبس الصحفيين، أمثال: ماريا ريزا، وإغلاق محطات البث الوطنية، مثل: ABC–CBN، وقتل المذيعين اليساريين، أمثال: فيرجيلو ماغنز.
كما كان على الفلبينيين أن يتعاملوا مع استخدام الوباء كغطاء لإصدار قانون مكافحة الإرهاب القمعي. وقد أدت جهود النشطاء والقادة القاعديين إلى صدور قرار عن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بوجود دلائل على أنّ الحكومة مذنبة بارتكاب جرائم محتملة ضد الإنسانية.

الولايات المتحدة

شهد عام 2020 أكبر الانتفاضات المستمرة في تاريخ الولايات المتحدة. ملايين نزلوا إلى الشوارع في طول البلاد، على خلفية مقتل جورج فلويد. لكن تمّت مواجهة هذه الانتفاضة بالعنف من قبل الشرطة المحلية والعملاء الفدراليين الذين تمّ إرسالهم بناء على طلب من المسؤولين المحليين في الحكومة الفدرالية.
ولم يكن القمع مقتصراً على الهجوم العنيف للشرطة، فقد تمّ اعتقال واتهام أكثر من 300 ناشط متظاهر بجرائم فدرالية تتراوح ما بين الجنايات والجنح، ناهيك عن اعتقال الآلاف لمدد قصيرة وإطلاق سراحهم بعد تعرضهم لمعاملة عنيفة.

روسيا وضرورة التخلص من أرث الإنهيار

قبل عدة أشهر وقع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بعد مصادقة المشرعين عليه، قانون يحظر امتلاك الجنسية الأجنبية على أعضاء مجلسي الدوما والاتحاد الروسي.

■ ملاذ سعد

أقر في 28 من الشهر الماضي مرسوماً مشابها يتعلق بأعضاء مجلس الأمن القومي الروسي، حيث جاء في المرسوم الذي جرى نشره أن العضوية في المجلس ممكنة للمواطنين الذين «لا يحملون جنسية دولة أجنبية أو حق الإقامة أو أي وثيقة أخرى للإقامة الدائمة على أراضي دولة أجنبية» وإضافةً لذلك يحظر المرسوم على أعضاء مجلس الأمن القومي «فتح وامتلاك حسابات أو ودائع ونقود وقطع ثمينة في المصارف الأجنبية خارج روسيا».
رغم كل ما كتب عن انهيار الاتحاد السوفيتي، لا يزل أثر ذلك الانهيار على جهاز الدولة الروسي بحاجة للبحث والدراسة لا بوصفه مادة تاريخية فسحب، بل بوصفه أمراً راهناً لا بد من الغوض فيه، فجهاز الدولة في روسيا شهد تحولاً جذرياً وإن لم يجري ذلك في كل مؤسسات الدولة ولكن يمكننا القول أن عناصراً غربية الهوى كانت تمسك مفاصلاً في هذا الجهاز، ويعتبر «إرث الإنهيار» هذا تركة ثقيلة لا بد من علاجها. فجهاز الدولة في روسيا تحول في تلك الفترة لجسر ينقل عبره ثروات البلاد إلى الخارج، وجرى هذا عبر موظفين مرتبطين بالغرب والمشروع الليبرالي، وإن كانت روسيا قد تجاوزت جزءاً من هذه المشاكل إلا أنها لم تستطع إتمام المهمة حتى اللحظة، ويبدو أن قوانين كهذه سترافق عملية التقدم الجارية.

المشكلات «العادية جداً» للكيان الصهيوني

ليس من الصعب القول بأن الإعلان عن الانتخابات المبكرة في الكيان الصهيوني، دليل ملموس جديد على عمق الأزمة السياسية التي يعيشها الكيان، ولن نحتاج في واقع الأمر سطوراً كثيرة لإقناع من يرى خلاف ذلك، لكن ما يهمنا هو ما ستحمله هذه الأزمة في نهاية الأمر.

■ علاء أبوفرّاج

أعلن رئيس الكنيست ياريف ليفين، عن إجراء انتخابات برلمانية جديدة في الثالث والعشرين من شهر آذار القادم، لتكون رابع انتخابات برلمانية يشهدها الكيان في السنتين الماضيتين، وجاء هذا الإعلان كنتيجة طبيعية لفشل التحالف الذي جمع بين رئيس الوزراء الحالي ورئيس حزب الليكود بنيامين نتنياهو، وبين وزير الدفاع ورئيس حزب «أزرق–أبيض» بيني غانتس.

الوضع السيء للكيان الصهيوني والذي سيتفاقم مع تفاقم الأزمة الداخلية والخارجية سيجعله في أضعف مواقعه منذ إعلان تأسيسه

المشكلة ليست بهذه البساطة

لم تتفق «حكومة الوحدة الوطنية» التي شكلها نتنياهو وغانتس على الميزانية، ولهذا كان لابد من انتخابات نيابية جديدة بعد رفض أعضاء الكنيست تمديد المهلة المطلوبة. لكن ماذا عن الأسباب التي أدت إلى إعادة الانتخابات لثلاث مرات على التوالي؟

المشكلة ببساطة، أنه لم تنجح أية كتلة من الكتل السياسية الأساسية في الحصول على الأغلبية النيابية، ولم تنجح المحاولات لتشكيل حكومة بتحالفات سياسية واسعة. ولذلك يمكننا القول: الكيان الصهيوني يشهد أزمة حكم، تعد جزءاً من أزمة حكم عالمية، لكن لها خصوصيتها التي تنبع من خصوصية الكيان نفسه. وحملت الأسابيع الماضية إعلاناً صريحاً عن أزمة تعصف بالأحزاب الأساسية التي بدأت تشهد تقلبات وانشقاقات، فتتشكل أحزابٌ وأحلافٌ جديدة، وتتصدع أحزاب أخرى. فإذا كانت الأزمة تنحصر في عدم قدرة أي حزب على الفوز بالأغلبية النيابية، انتقلت الأزمة الآن إلى داخل هذه الأحزاب نفسها، مما يجعل الانتخابات التي ستجري في آذار المقبل أكثر صعوبة من الانتخابات التي سبقتها، وستجري مترافقة بدرجات استقطاب عالية، وحركة احتجاجية استمرت طوال 30 أسبوعاً.

كل ما سبق يجري تداوله على نطاق واسع، وترى القوى المعادية للكيان الصهيوني في كل ما سبق دلائل على أن الكيان يعيش أياماً سوداء، لكن ينبغي التنبيه: أن هذه المشكلات التي وصلت إلى هذه الدرجة من الاستعصاء لا يمكن حلّها فعلياً، فالكيان الصهيوني بشكله هذا كان في نشأته ثمرة لتوازن دولي محدد، وكان «اجتهاد» السياسيين الصهاينة كافياً لتحصين هذه الجبهة الغربية الإستراتيجية المتقدمة، لذلك لم تعد المشكلة في كون البعض لا يرى نتنياهو صالحاً لرئاسة الوزراء، وينبغي إزاحته وإحالته للقضاء بعد رفع الحصانة عنه، بل المشكلة أن أكثر السياسيين الصهاينة حنكة سيصل إلى طريق مسدود حتى لو سيطر على كل مقاعد البرلمان.

المهمة المستحيلة حقاً

المهمة التي كانت موكلة للكيان الصهيوني تاريخياً، هي: أن يكون الذراع الضاربة للمعسكر الغربي، لكنه اليوم ومع التراجع الأمريكي بات المطلوب من الكيان أكثر من ذلك بكثير، فالكيان أصبح عبئاً على الغرب ولا يمكنهم تحمل رعايته أكثر من ذلك، فالمحاولات الأمريكية الأخيرة تهدف في الدرجة الأولى عبر اتفاقات التطبيع الأخيرة إلى إيجاد مناخ موات للكيان لا لكي يبقى أطول فترة ممكنة فحسب، بل لينجح فيما يعجز المعسكر الغربي عن فعله في المنطقة، فهو الآن شريكٌ معلن لمجموعة من دول المنطقة لأداء مهمة أساسية، وهي: صد خصوم الولايات المتحدة الصاعدين وكذلك الدول الإقليمية. أي: باختصار، القيام بما عجزت واشنطن عن فعله، وعليه القيام بذلك دون الغطاء الغربي الباهظ الذي لم يعد من الممكن للولايات المتحدة وأتباعها تأمينه.

أي: إننا نشهد حالة تراجع نموذجية، حيث تشهد الجبهة الداخلية حالة من الانقسام والتفتت مترافقة مع تراجع المؤشرات الاقتصادية والحياتية، وما ينتج عنها من احتجاجات وفوضى، مما يؤكد أن اتفاقات التطبيع التي جرت مؤخراً لم تكن إلّا «دعامات لا غنى عنها» عساها تستطيع حماية الكيان مما يعيشه.

يشكّل كلُّ ما سبق، أساس القول بإمكانية تطبيق قرارات مجلس الأمن المرتبطة بالقضية الفلسطينية فالوضع السيء للكيان الصهيوني، والذي سيتفاقم مع تفاقم الأزمة الداخلية والخارجية سيجعله في أضعف مواقعه منذ إعلان تأسيسه.

الصورة عالمياً

• قال نائبان من الحزب الجمهوري لشبكة CNN: إن ما لا يقل عن 140 من الجمهوريين في مجلس النواب سيصوتون ضد فرز الأصوات الانتخابية في 6 كانون الثاني الجاري؛ حيث من المفترض أن يصادق الكونغرس على فوز جو بايدن.

• قال وزير الخارجية الصيني وانغ يي: إن العلاقات بين الصين وروسيا، صمدت أمام «التعميد» بوباء فيروس كورونا المستجد في عام 2020، وصمدت أمام اختبار التغييرات التي رافقته.

• تحول بعض مدراء الشركات الكبرى في مجالات مختلفة إلى مكانة مختلفة تماماً عمّا كانوا عليه قبل بضع سنوات، ومن هنا فإن هذه الشخصيات تنفق على أمنها وحراستها عشرات الملايين سنوياً.

• انطلقت جولة جديدة من مفاوضات سد النهضة بين وزراء الخارجية والري، لكل من مصر والسودان وإثيوبيا، بهدف التوصل إلى اتفاق ملزم بشأن قواعد ملء وتخزين مياه السد.

• حثت حاكمة طوكيو يوريكو كويكي وحكام ثلاث مقاطعات أخرى، الحكومة اليابانية اليوم السبت، على إعلان حالة الطوارئ بعد عودة حالات الإصابة بكورونا للزيادة.

• قالت وزارة الدفاع الروسية: إن قوات الصواريخ الإستراتيجية، ستنفذ في العام الحالي أكثر من 200 تمرين وتدريب، من مختلف المستويات.

وعود كاذبة: أغرا و«الإنماء» الرأسمالي

تبدو أزمة الغذاء العالمية أمراً حتمياً. تنبأ برنامج الأمم المتحدة للغذاء بأن يتضاعف عدد البشر الذين سيتأثرون بالجوع الحاد نهاية هذا العام – من 135 مليون إلى قرابة 270 مليون إنسان. في كانون الأول 2019 تم تعيين أغنيس كاليباتا، وهي رئيسة أغرا «التحالف لأجل ثورة خضراء في إفريقيا AGRA» كمبعوثة خاصة للأمين العام للأمم المتحدة إلى «قمة نظم الغذاء 2021». في رسالة تعيينها الرسمية يبدو لك بأنّه من المسلمات أنّ أغرا تضمن «أمناً غذائياً وازدهاراً لإفريقيا من خلال التنمية وتحسين الإنتاجية وسبل عيش ملايين الفلاحين الصغار في إفريقيا». كان هذا أحد الوعود الكثيرة التي قطعها ممثلو أغرا منذ بدايتها في 2006.

■ لينا باسرمان وآخرون

وحتى فيما يخص أزمة كوفيد–19 لم تبق أغرا صامتة، بل طالبت الحكومات الإفريقية بالحفاظ على الأنظمة الحالية المتعلقة بالإنتاج الزراعي. وانصبّ التركيز الخاص على توريد البذور والأسمدة الصناعية، التي وفقاً لأغرا: يجب الحفاظ عليه بغض النظر عن الإغلاق ومنع التجول. يجعلنا هذا بحاجة للنظر بشكل أعمق إلى إنجازات وبرامج أغرا منذ 2006، والكشف عن قرب عن وعودهم الكاذبة وأخطائهم الجوهرية في مناهج تنمية الريف الإفريقي.

في 2006، تم إطلاق أغرا من قبل مؤسسة بيل وميلندا غيتس ومؤسسة روكفيلر. مسلحة ببذور تجارية ومسمدات صناعية ومبيدات حشرية كيماوية، قيل بأنّها قادرة على تحقيق ثورة في إنتاج المحاصيل في إفريقيا وتقليص الفقر والجوع. وعليه قامت أغرا بتمويل عدد من المشاريع، وضغطت على الحكومات الإفريقية لتعديل سياساتها وهياكل الأسواق لديها لتعزيز تبني مشاريعها. وكانت السمة الأهم لهذه التعديلات: أنّها تفتح الباب لمدخلات مشاريع أغرا من بذار ومبيدات حشرية، وتمنع الدعم عن أيّة مقاربات بديلة.

ومنذ انطلاقها تلقت أغرا مساهمات بقرابة مليار دولار، معظمها أتى من مؤسسة غيتس، ولكن أيضاً من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وبلدان أخرى، مثل: ألمانيا. منحت أغرا قرابة 500 مليون دولار لتعزيز رؤية «عصرنة» الزراعة الإفريقية. وكان الهدف المعلن لأغرا هو مضاعفة دخل 20 مليون فلاح صغير بحلول عام 2020، في ذات الوقت الذي تقلص فيه للنصف قلة الأمن الغذائي في 20 دولة من خلال زيادة الإنتاجية. وبمرور الوقت أصبحت الأهداف أكثر تحديداً وطموحاً: «لمضاعفة دخل وغلة 30 مليون فلاح صغير بحلول 2020».

لكنّ أغرا قامت بمحو هذه الأهداف من موقعها الإلكتروني في حزيران 2020 دون أي تفسير. بعد عمل مستمر لـ 14 عاماً، وصلت أغرا إلى الموعد الذي وضعته لنفسها، فما مدى نجاح «ثورتها الخضراء»؟ لم تقدّم أغرا أيّة تقديرات موثوقة عن عدد منتجي الغذاء الصغار الذين وصلت إليهم، ولا عن التحسينات التي أحدثتها على المحاصيل، ولا عن الأمن الغذائي أو المداخيل. رفضت أغرا طلبات الكثير من الباحثين لتزويدهم بالبيانات الداخلية ليتمكنوا من تقييم نتائج وحصيلة عملها.

ازدياد تآكل الأمن الغذائي والتغذية عند منتجي الغذاء الصغار الفقراء حيث قامت أغرا بتحفيز زراعة الذّرة والابتعاد عن المحاصيل التقليدية الأكثر تغذية ومقاومة للمناخ

النتائج بإيجاز

بعد دراسة 13 دولة رئيسة عملت فيها أغرا، يبدو أنّ نموذج ومشاريع أغرا قد أخفقت بشكل هائل، ويمكن إيجاز ذلك:

لا توجد دلائل على زيادة هامة في المداخيل، أو في الأمن الغذائي لمنتجي الغذاء الصغار. بل على العكس من ذلك، ففي البلدان التي عملت فيها أغرا، هناك زيادة بنسبة 30% في عدد البشر الذين يعانون من الجوع، وهي الحالة التي تؤثر على 130 مليون إنسان في 13 بلداً تعمل فيها أغرا.

لا توجد دلائل على زيادة الإنتاجية بأي قدر ملحوظ. بالنسبة للمحاصيل المستقرة ككل، كان متوسط ارتفاع المحاصيل في الدول التي عملت فيها أغرا هو 18% على مدى 12 عاماً. لكن في ذات المدة قبل وصول أغرا إلى هذه الدول، كان متوسط ارتفاع المحاصيل هو 17%. يعني هذا بأنّ وسطي معدل النمو السنوي 1,5% مشابه لما كانت عليه الحال قبل مجيء أغرا. علاوة على ذلك فنمو الإنتاجية في 8 دول من أصل 13 انتقل بعد مجيء أغرا من الإيجابي إلى السلبي.

فشل في تقليص الفقر والجوع في المناطق الريفية. وحتى في المناطق التي زاد فيها إنتاج المحاصيل المستقرة، مثلما هي الحال في زامبيا التي زاد فيها إنتاج الذرة بأكثر من 150% بسبب زيادة مساحات الأرض المزروعة، لم ينتفع منتجو الغذاء الصغار كما ينبغي: فالفقر والجوع بقيا بنسب مرتفعة بشكل صارخ.

ازدياد تآكل الأمن الغذائي والتغذية عند منتجي الغذاء الصغار الفقراء، حيث قامت أغرا بتحفيز زراعة الذّرة والابتعاد عن المحاصيل التقليدية الأكثر تغذية ومقاومة للمناخ، مثل: الدُخن والذُرة الرفيعة. في حين أنّ المحاصيل التقليدية كانت زهيدة الثمن، وسهلة التبادل بين الفلاحين، فقد بات على الفلاحين اليوم أن يدفعوا ثمن بذار «المحاصيل ذات الأولوية».

هناك دلائل قوية على التأثيرات البيئية السلبية، بما في ذلك تحميض التربة بسبب الزراعة الأحادية واستخدام الأسمدة الصناعية القائمة على الوقود الأحفوري. اقتصرت الزيادة في الإنتاج على استغلال أراض حراجية جديدة وزراعتها، الأمر الذي أثّر بشكل سلبي على التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه.

كما أنّ دراسة في العمق لحالة أربع دول عملت فيها أغرا «مالي وكينيا وتنزانيا وزامبيا» تظهر دلائل أكثر على أنّ أغرا لم تكتف بالإخفاق في تحقيق أهدافها المعلنة وحسب، بل زادت حال منتجي الغذاء الصغار سوءاً. فعلى سبيل المثال: الفلاحون المعتمدون على أغرا في تنزانيا لم يتمكنوا من حلّ ديون تكاليف المدخلات عندما كانت أسعار الذُرة منخفضة جداً بعد حصادها، وفي بعض الحالات كان على هؤلاء الفلاحين أن يبيعوا ماشيتهم. وقد أوصلت المشاريع في زامبيا أيضاً الفلاحين المشاركين إلى المديونية، وقد ضربت هذه المديونية جزءاً كبيراً من هؤلاء بعد الحصاد الأول، فلم يتمكنوا من تسديد أثمان الأسمدة والبذور.

كما أجبرت أغرا المزارعين على اعتماد نمط الزراعة الأحادي وحرمتهم من حرية اختيار ما يزرعون. ففي مشروع تنزانيا كمثال، لم يسمح للفلاحين المشاركين بزراعة محاصيل مختلطة، فكان عليهم تخصيص حقول لبذار أغرا وأخرى لغيرها، الأمر الذي يرفع التكاليف جداً، ويصبح مرهقاً، ويجبر الفلاحين عملياً على هجر تنوع المحاصيل. وفي رواندا تم تغريم الفلاحين الصغار الذين لا يزرعون الذرة أو غيرها من المحاصيل الموافق عليها من البرنامج. تم إجبار الفلاحين على استخدام المسمدات الصناعية.

علاوة على ذلك، أدّى نهج أغرا في إبعاد الفلاحين الصغار بعيداً عن زراعة الأغذية التقليدية نحو الزراعة الأحادية إلى انخفاض

يدمرون الزراعة والفلاحين

المحاصيل المغذية والمقاومة للمناخ وارتفاع التكلفة. في رواندا على سبيل المثال: كانت الذُرة الرفيعة والبطاطا الحلوة والجذور والدرنات الأخرى من أهم المحاصيل الغذائية قبل مجيء أغرا إلى المنطقة. تظهر الإحصائيات في جميع البلدان الموجودة فيها أغرا بأنّ إنتاج الدُخن قد انخفض بنسبة 24% منذ مجيء أغرا. وبشكل عام شهدت المحاصيل التقليدية ذات القيم الغذائية المرتفعة انخفاضاً كبيراً، مثل: البطاطا الحلوة انخفضت بنسبة 7% في الغلة، والفول السوداني الذي يعد مصدر اً أساساً للبروتين في العديد من البلدان انخفضت غلته بشكل مقلق بنسبة 23%.

وتأثير الزراعة الأحادية المعتمدة على بذار ومكملات غير صديقة للبيئة جذب اهتمام علماء المناخ. حتى أنّ اللجنة الحكومية للأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ IPCC قد وثقت مؤخراً تأثيرات الزراعة الصناعية على تغير المناخ ودعت إلى تغييرات جذرية لمساعدة الفلاحين على تبني أنماط زراعية لا تؤدي إلى اضطراب المناخ. وقد كانت «منصة السياسات– العلمية الحكومية للتنوع البيولوجي وخدمات نظم البيئة IPBES» أكثر صراحة، وحددت الزراعة الصناعية بوصفها دافعاً رئيساً لدمار الطبيعة. وفقاً للمنصة، فهذا النوع من الزراعة يقود إلى تسريع تلوث التربة والمياه من بين أشياء أخرى.

شفافية معدومة

تلقت أغرا مساهمات بقيمة مليار دولار، ووزعت منح بقيمة 524 مليون دولار، معظمها في الدول الـ 13 التي تستهدفها. ليست هناك شفافية عمّا حصل لـ 500 مليون دولار المتبقية من المساهمات. خلافاً للكثير من المنظمات غير الحكومية، لا تخضع أغرا عموماً لقوانين الشفافية المالية. فعلى سبيل المثال: المنظمات غير الحكومية في ألمانيا، عليها كي تقبل تبرعات أن تتحصل على موافقة المؤسسة المركزية للقضايا الاجتماعية التي تراقب شفافية إنفاق التبرعات، ولا يسمح للمنظمة أن تنفق أكثر من 30% من مجمل ما تتلقاه على الإدارة.

علاوة على ذلك لم تنشر أغرا أيّ تقييم عن تأثير برامجها على منتجي الغذاء الصغار لتظهر نجاحها من عدمه في تطوير غلالهم، أو مداخيلهم، أو أمنهم الغذائي. التقارير الدورية بالكاد تضيء على مواضيع وسيطة، مثل: عدد البذار التي تمّ توزيعها، وأطنان البذار المنتجة من قبل شركات محلية، وعدد الفلاحين الذين تم تدريبهم على الوسائل الزراعية. كما لم تنشر مؤسسة غيتس أيّ شيء عن تقييم عائدات استثمارهم الكبير جداً. ويمكننا اعتبار قلّة الشفافية هذه من مميزات «المؤسسات الخيرية» الأمريكية.

يمكننا أن نعتبر غياب مساءلة وشفافية برامج أغرا– وهي التي استهلكت الكثير من الموارد وشكلت المنطقة زراعياً عبر فرض سياساتها– نقطة هامة يجب عدم إغفالها.

ومن المجدي أن نذكر بأنّ أغرا ومؤسسة غيتس تربطهما صلات قوية، ويشمل ذلك الصلات المالية، بالشركات الزراعية الكبرى، مثل: باير–مونسانتو، وBASF، وكورتيفا للعلوم الزراعية «وهي دمج لشركتي داو ودوبونت»، ومجموعة OCP «سابقاً شيريفين للفوسفات»، وياراً، وكارغيل. ومن الأمثلة على تثمير هذه الصلات على الأرض: النشاط الكبير الذي قامت به المؤسسة لتعزيز استخدام تكنولوجيا التعديل الجيني. ففي خمسة بلدان طبّق فيها برنامج «الذرة المجدية مائياً لإفريقيا»، تمّ تطبيق البرنامج من قبل شركة مونسانتو «التي اندمجت لاحقاً مع شركة باير»، وفي هذا السياق تم الضغط على حكومة موزمبيق، كمثال من أجل تغيير التشريعات الصارمة التي تحد من استخدام تكنولوجيا التعديل الجيني.

بسبب التركيز على المحاصيل التجارية التي تدعمها أغرا انخفضت إنتاجية ومساحة الأرض المزروعة بالمحاصيل الأخرى الأكثر تغذية والتي تضمن التنوع البيئي.

سرقة الحكومات

اعتمدت برامج أغرا المتنوعة في جميع الدول تقريباً على الدعم والإعانات الحكومية من أجل شراء وتوزيع واستخدام البذار التجارية المهجنة والأسمدة الصناعية على منتجي الغذاء الصغار. تستخدم الحكومات موارد متنوعة لتغطية التكاليف، وغالباً على الهبات والمنح. وتتقزم مساهمات أغرا أمام هذه التكاليف، فهي تنفق ما بين 40 إلى 50 مليون دولار سنوياً على دعم مدخلات برامجها، بينما تنفق الحكومات الإفريقية ما يصل إلى مليار دولار سنوياً، أي: 20 ضعفاً مما تساهم به أغرا. يتم تخصيص هذه الإعانات لتحفيز ودعم برامج أغرا في «الثورة الخضراء» بشكل مباشر بين عدد كبير من منتجي الغذاء الصغار، ما يمثل تدخلاً أكبر وأكثر مباشرة من أية مبادرات أغرا.

لنأخذ مالاوي كمثال، فقد خصصت 60% من موازنتها الزراعية لبرامج أغرا، وهي نسبة كبيرة جداً خصصت بمعظمها لمنتجي الذرة الصغار المعتمدين على البذار المعدلة جينياً والأسمدة الصناعية، والذين أخفقوا بشكل كبير في تقليص الفقر رغم الزيادة الطفيفة في غلاتهم. من بين الـ 55 مليون دولار التي دفعتها حكومة مالاوي سنوياً، كانت أغرا تساهم بحوالي 2 إلى 3 ملايين دولار. وفي تنزانيا كمثال آخر: تنفق أغرا 5 إلى 6 ملايين دولار سنوياً من أصل 50 مليون دولار تنفقها الحكومة في دعم مدخلات أغرا الزراعية.

تعلن أغرا بأنّها تدفع باتجاه اقتصاد زراعي موجه سوقياً أقل اعتماداً على الدعم الحكومي. لكن معظم منتجي الغذاء مجبرين على تحمل كلفة شراء الأسمدة الصناعية، ولا يفعلون ذلك إلا عندما يتلقون إعانة خاصة بها. يجعل هذا من حزم «ثورة أغرا الخضراء» غير فاعلة وغير مستدامة. علماً أنّ برامج الدعم الحكومي لحزم أغرا قد أثبتت عدم تمكن الكثير من الحكومات الإفريقية على تحمل كلفها، ممّا أدّى إلى تخفيض أو إيقاف دعم المسمدات الصناعية. علماً أنّه وكما أشار الكثير من الباحثين، المحاصيل التي تمّ تسميدها صناعياً ستحتاج إلى المزيد من المسمدات، وربما بكميات أكبر، كي تتمكن من الحفاظ على مستويات الإنتاجية ذاتها، الأمر الذي يزيد الكلفة بشكل متزايد.

رغم ما تقوله أغرا، فحزم «الثورة الخضراء» لا يمكنها أن تحيا دون دعم حكومي. قدّر المركز الإفريقي للتنوع الحيوي ACB بأنّ محاصيل المنتجين الصغار الذين استخدموا البذار المعدلة والأسمدة الصناعية في مالاوي تكلّف ثلاثة أضعاف أكثر ممّا يمكن للفلاح جنيه من بيع هذه المحاصيل. هذا إن افترضنا تمكن هذا الفلاح من بيع كامل المحصول، وهو غير قادر على ذلك، لأنّه وعائلته بحاجة ليأكلوا من هذا المحصول على مدار الموسم.

إحصاءات الفشل

من المفيد ذكر بعض الإحصاءات التي توضح الإخفاق الكبير في برامج أغرا:

عند المقارنة بين الفترة السابقة لمجيء أغرا «بين 2004 و2006» وبعد وصولها وتطبيقها لبرامجها «بين 2016 و2018»:

كان إنتاج نبات الكاسافا/البفرة هو 42% من 51% من المساحة التي تمّ حصادها، ثم نقصت الغلال بنسبة 6%.

كان إنتاج الفستق 17% من 52% من المساحة التي تمّ حصادها، ثم نقصت الغلال بنسبة 23%.

كان إنتاج فول الصويا 58% من 35% من المساحة التي تمّ حصادها، لم تتغير الغلال عن نسبة 18% بعد مجيء أغرا ولم تزد.

بسبب التركيز على المحاصيل التجارية التي تدعمها أغرا، انخفضت إنتاجية ومساحة الأرض المزروعة بالمحاصيل الأخرى الأكثر تغذية، والتي تضمن التنوع البيئي. المقارنة بين الذرة والدخن ينفع كمثال: فقد زادت المساحات المزروعة بالذرة بنسبة 45% وزادت إنتاجيتها 87% والغلال بنسبة 29% مقارنة بالدخن، بينما قلّت المساحات المزروعة بالدخن 5% والإنتاجية 24% والغلال 21% مقارنة بالذرة.

تناقص نمو المحاصيل المستقرة «البطاطا الحلوة والجذور...الخ» من 17% قبل مجيء أغرا إلى 1,4% بعد وصولها. وذلك إضافة إلى نقص غلالها بنسبة 7%.

لطالما أعلنت أغرا بأنّها ستقضي على الجوع، لكنّ الأرقام تبيّن بشكل واضح بأنّها قامت بالعكس، أو لم تقم بشيء على أحسن تقدير. بالمقارنة ما بين الفترة من 2004 و2006 قبل مجيء أغرا، والفترة من 2016 و2018 بعد وصولها: ازداد عدد الجائعين في كينيا 4,4 ملايين إنسان، وفي نيجيريا 16,5 مليوناً، وزامبيا 1,8 مليون، ونقصوا في مالاواي 0,1 مليون. ويبلغ مجموع عدد الجائعين الذين زادوا في البلدان التي عملت فيها أغرا: 30,8 مليون إنسان.

أغرا مجرّد مشروع رأسمالي آخر للاستمرار في امتصاص دم إفريقيا، ورغم نجاحها في تحقيق الكثير من مهامها الأساسية في ربط الفلاحين والزراعة بالشركات الغربية وإفساد الحكومات، فهذا لا يعني بالضرورة بأنّه لا يمكن قلب التدمير والكوارث التي أحدثتها، سواء على الصعيد البيئي أو البشري.

■ بتصرّف عن: False Promises: The Alliance for a Green Revolution in Africa «AGRA»

ماذا قال الراحل حاتم علي لقاسيون عام 2009

حول الأزمة الرأسمالية والاقتصادية العالمية وآثارها على الدراما السورية والعربية، وهل سورية جزء من هذه الأزمة؟ تحدث المخرج السوري الراحل ابن الجولان المحتل، وصاحب الأعمال التاريخية والاجتماعية «حاتم علي» خلال مقابلة صحفية مع جريدة قاسيون حول هذه القضايا، إضافة إلى الجوانب الدرامية والفنية في ذلك الوقت.

■ قاسيون

الأزمة العالمية وتصوير فيلم «محمد علي باشا»

● • هل سيكون انتقال تصوير فيلم «محمد علي باشا» إلى سورية نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية كما تردد؟

ليس هذا السبب فقط، ولكن هناك مجموعة أسباب، منها: أن العمل يعتمد على الديكور، فقلعة محمد علي في مصر طالها كثير من التغيير، وهناك صعوبات كثيرة لأن القلعة معلم سياحي، بل هي من أهم المعالم السياحية في مصر، ولذلك سيكون التصوير فيها صعباً، لذا قررنا إعادة بناء كل فضاء المكان ليكون التعامل معه سهلاً، ولتكييفه مع المتطلبات. هكذا يكون الانتقال إلى سورية دون أية خسارة، وإنما بالعكس سيكون هناك كسب لكثير من المسائل، منها: سهولة الترخيص من ناحية التعامل مع المسائل الفنية، ووجود تسهيلات حكومية، وإدخال المعدات، ووجود كومبارس لهذه النوعية من الأعمال على اعتبار أن الدراما السورية أنتجت الكثير من الأعمال التاريخية، وهذا شكّل خبرات كبيرة. ثم إننا بعد حساب اكتشفنا أن تصوير الفيلم في سورية قد يقلص من ميزانيته التي تصاعدت، مع الأسف، بشكل غير محسوب، وأصبحت تُعرض المشروع برمته إلى الخطر. طبعاً وُعدنا بمساعدات كثيرة، من المؤسسة العامة للسينما، ومن جهات رسمية لتقديم هذا الفيلم، وهذا مؤشر إلى حد ما على إدراك الجهات المسؤولة لأهمية السينما، وأهمية المشاركة في إنتاجات سينمائية كبيرة.

الأزمة الاقتصادية والقطاع الدرامي

● • ما آثار انعكاسات هذه الأزمة على القطاع الدرامي؟

الأزمة بلا شكّ سوف تطال القطاع الإنتاجي الدرامي، سواء التلفزيوني أو السينمائي أو المسرحي، ومختلف مجالات الثقافة. وذلك لأن الدراما التلفزيونية مرتهنة أساساً للسوق الإعلانية، وأنا برأيي أن السوق الإعلانية هي أولى القطاعات المتضررة بالأزمة الاقتصادية. انخفاض المردود الإعلاني يعني بالضرورة انخفاض كم الإنتاج الدرامي العربي، حتى على مستوى النوعية، بمعنى أن الكثير من المحطات أجّلت إنتاجاتها الكبيرة، واكتفت بإنتاجات متوسطة أو عادية، كما أنني أعتقد أن ما كان يسمى بالعرض الأول الحصري سيلاقي صعوبات كبيرة في هذا الموسم، والأنباء الواردة من الخارج من هوليود، على سبيل المثال، تحمل الكثير من المؤشرات بهذا الاتجاه، وأظن أن السوق العربية ليست بمنأى عن هذا الإعصار.

سورية جزء من الأزمة

● • ما السبل إلى تحصين الدراما السورية، أو على الأقل لتقليص حجم الخسائر المتوقعة؟

سورية جزء من هذه الأزمة سواء أعلنا ذلك رسمياً أم لم نعلنه، في نهاية الأمر لا أعتقد أن هناك بلداً سيكون بمنأى عن التأثيرات الخارجية، ولكن طبعاً بنسب متفاوتة حسب طبيعة النظام المالي في كل بلد. والدراما السورية ستتأثر شأنها شأن الدرامات العربية، لكن إذا كنا نريد أن نتحدث بالعموم من أجل حماية هذا المنتج السوري، ليس من تأثيرات هذه الأزمة وحسب، فقد قيل الكثير عن هذا الموضوع، وأصبحت الأمور واضحة، بل إن ما ينقصنا هو آلية اتخاذ قرار، كل صناعة غير محمية محلياً مهددة بأية أزمة طارئة، خصوصاً حين تكون مرتهنة أصلاً لرأس مال خارجي. من أجل حماية مشروع دراما وطنية، يجب على هذه الدراما أن تكون محمية داخلياً من خلال السوق المحلية.

سورية جزء من هذه الأزمة سواء أعلنا ذلك رسمياً أم لم نعلنه في نهاية الأمر لا أعتقد أن هناك بلداً سيكون بمنأى عن التأثيرات الخارجية

حديث حول الأفلام

● • إلى أين وصلت تحضيرات فيلم «محمد علي باشا»؟

منذ أربع سنوات ونحن نشتغل على هذا الفيلم، في فترات متقطعة، لكن في الفترة الأخيرة أنجزنا مراحل مهمة، فالأدوار بمعظمها تم الاتفاق مع الممثلين الذين سيؤدونها، وتم التعاقد معهم، الأزياء ثم ما نسبته «80%» من تصميمها، الديكورات أصبحت تصوراتها واضحة على الورق، الاتفاقات مع الفنيين أنجزت، بالتالي الفيلم كان جاهزاً للانطلاق حتى لحظة التوقف.

● • ماذا بخصوص عرض فيلم «سيلينا»؟

العرض سيكون في «15» الشهر الجاري في صالة «سينما دمشق» التي تحولت إلى «سينما سيتي» لتكون جزءاً من شبكة دور عرض متواجدة في أكثر من عاصمة عربية. تم تجديد الصالة وتحويلها إلى صالتي عرض، بتقنيات معاصرة، بحيث تؤمن شرط مشاهدة جيد، وأنا أظن أن هذه واحدة من الاقتراحات المهمة التي قدمها المنتج السوري نادر الأتاسي، وستكون جزءاً من خريطة عمل في غاية التعقيد.

خسارة مؤلمة ووجع كبير للسوريين

حاتم علي مخرج سوري استطاع بشكل خاص ومتميز أن يخلق مدرسة خاصة به، وكل الأسماء التي عملت تحت إدارته أن كانوا ممثلين أو فنيين أو مدراء تصوير كان لهم موقعهم الخاص في حياته العملية فيما بعد.

■ لوريس قزق

رحيل المخرج حاتم علي خسارة مؤلمة ووجع كبير وفاجعة ألمت الفنانين السوريين والجمهور السوري على حد سواء، وهو المخرج الذي قدم لنا أعمالاً خاطبتنا ولامستنا، وكان كل الجمال الذي نعيش فيه وكل المشاعر وكل الحياة وكل الأحلام التي قدمها على الشاشة.

وبنفس الوقت قدم حاتم علي الألم وقدم التطور وقدم الوجع وقدم الذاكرة التي لا تغيب، والأهم من ذلك كله، أنه وثق قصص مهمة وفتح جيل كامل على قضايا مهمة بصيغة متكاملة وكاملة الجمال على أكمل وجه وصورة.

ومن أعماله المشهورة: «التغريبة الفلسطينية» و«صلاح الدين الأيوبي» و«مرايا» و«صقر قريش» و«ربيع قرطبة» و«صراع على الرمال».

تفتخر الدراما السورية والعربية كما يفتخر السوريون والعرب بوجود اسم مثل حاتم علي، وكل الأجيال اتفقت على إبداعه وتأثيره، والدليل على ذلك رثائه اليوم على يد أساتذته وطلابه وجمهوره والناس الذين تتلمذوا على يديه عن بعد وبشكل غير مباشر وتعلموا من أسلوب حاتم علي ومن صورة حاتم علي.

خسارته لن تعوض، فالمخرج حاتم علي مشروع متكامل، نقل الشارع السوري بكل ما يلم به إلى الشاشة الصغيرة، وامتاز حاتم علي ببصمته الدائمة وشغفه الدائم وقلقه حتى لحظة وفاته، على عكس أعماله الدرامية التي امتازت بالضجيج حتى هذه الفترة.

وحتى عندما يغيب المبدع حاتم علي، يجمع الناس على مشاهدة أعماله، وكأنها تعرض للمرة الأولى على الشاشة الصغيرة. عزائي الكبير لعائلته وللعائلة الفنية والجمهور السوري بكل أطيافه وللدراما السورية والعربية.

لم توجد مشاريع وأعمال بيننا، وبصراحة، كانت واحدة من أحلامي أن أعمل مع المخرج المبدع حاتم علي الذي خسرناه منذ أيام.

أخبار ثقافية

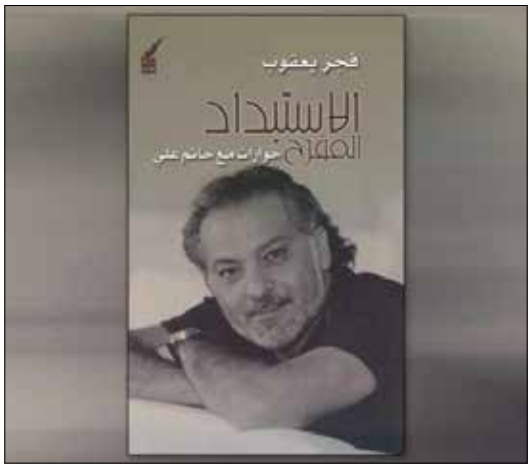

الاستبداد المفرح

في العام 2015، صدر عن دار كنعان للنشر، كتاب «الاستبداد المفرح، حوارات مع حاتم علي» للناقد والفنان فجر يعقوب، وفيه يعود صاحب «ربيع قرطبة» إلى الزمن الأول، إلى طفولته في «مخيم اليرموك» حيث كان يقصد سينما النجوم لمشاهدة الأفلام السينمائية. هناك في ذلك المكان المهمّش، اختار مساره ومصيره. أراد أن يكوّن له عالم أوسع من المخيّم، وأجمل منه. وفيه جانب من شخصية حاتم وأعماله التاريخية «الثلاثية الأندلسية» و«الملك فاروق» و«التغريبة الفلسطينية» و«ملوك الطوائف» و«الزير سالم».

حاتم علي في وسائل الإعلام

منذ انتشار خبر رحيله في مدينة القاهرة، وحتى التشييع الجماهيري لجثمانه في مدينة دمشق، وما بعد ذلك بأيام، شغل رحيل المخرج السوري حاتم علي وأعماله الدرامية عدداً كبيراً من المنصات الإخبارية ووسائل الإعلام والفضائيات الكبرى والصحف والمواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي في العالم العربي. وفي سورية، حدث ما يشبه التفاعل الجماهيري الواسع مع الحدث والإجماع الشعبي حول شخصيته، وانعكس ذلك على وسائل التواصل الاجتماعي بشكل كبير، وربما يعكس ذلك في أحد جوانبه ما يعنيه المخرج الراحل عند السوريين.

كانوا وكنا

«التغريبة الفلسطينية» مسلسل درامي تاريخي للمخرج الراحل حاتم علي 2004، يصور المسلسل محطات من نضال الشعب الفلسطيني ضد الاستعمار البريطاني والاحتلال الصهيوني، ويقدم صوراً من الحياة الاجتماعية والسياسية في فلسطين خلال القرن العشرين. في الصورة: حاتم علي بدور «رشدي» في «التغريبة الفلسطينية».

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	المحافظة	الاسم	الهاتف	المحافظة	الاسم	الهاتف	المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
السويداء	وائل منذر	0935662555	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحامضة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
			اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2021/01/03» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

كيف شرح حاتم علي لنا معنى «الذاكرة الجمعية»

طرحت الساعات والأيام الأولى التي تلت خبر موت المخرج السوري حاتم علي «1962-2020» سؤالاً عجيباً رغم بساطته الظاهرية: ما هي الذاكرة حقاً؟ كيف تتحرّك وتتفاعل مع الأحداث والمعطيات اليومية وكيف تؤثّر على مجرى الأحداث؟ وامتد السؤال وتشعّب ليصل إلى فهم ماهيّة «الذاكرة الجمعية» التي قد يتشاركها- بطريقة جد مشابهة- ملايين الأشخاص.

■ نور أبوفراج

كتب الناس كثيراً عن موت علي، لكن الأمر الذي يستدعي التوقّف كان طبيعة الأفكار والمشاعر التي رغبوا بمشاركتها إثر سماعهم خبر موته. هناك فتاة تذّكرت صباحاً مشهداً من مسلسل «عصي الدمع» وهي في سرفيس مزدحم بالركاب. في حين قالت ممثلة شابة: إنها شاهدت حلقة من مسلسل «الفصول الأربعة» قبل ذهابها إلى العمل لتصوير عمل جديد، وكيف أنها فكّرت في الطريق بالحوار السلس الصادق الذي ظل صداه يتكرر في رأسها قبل سماعها بالخبر. في حين عادت ذاكرة فتاة أخرى إلى أيام باردة قضتها في السويد، وكيف أنها كلما شعرت بالوحدة أو الاغتراب كانت تعيد مشاهدة حلقات مسلسل «أهودا إلي صار»، وها هي اليوم تتذكر المشهد كاملاً؛ المسلسل الذي بات جزءاً من مشهد أكبر كانت هي فيه تجلس وحيدةً، وتبحث عن السلوى في شخوص المسلسل وحواراته. ما هي الذاكرة إذاً؟ وتحديداً تلك المرتبطة بتلقينا وتفاعلنا مع مُنتجٍ فني؟

الحد الفاصل بين الترند والحدث الجامع

اعتدنا في السنوات الماضية التململ من الابتذال، والسير وراء الموضة، والانشغال والتفاعل الفارغ والآني مع أي حدث جديد بذات الطريقة، لكن كيف يمكن حقاً التعاطي مع سيل الرثاء الذي غرقت فيه مواقع التواصل الاجتماعي إبان إعلان خبر موت علي؟ هو ربما كان الحد الفاصل بين «الترند» والحدث الجامع. فمئات الأشخاص وجدوا أنفسهم عاجزين عن الصمت، رغم أنهم يعلمون بأن كلامهم قد لا يضيف شيئاً جديداً لكن ذلك لم يكن يعنيهم. هم كتبوا لأنفسهم هذه المرة، فعلوا ذلك على الملأ لأنهم أرادوا أن يكون صوتهم جزءاً من الضوضاء والصخب الذي أعقبت موت حاتم علي. أرادوا له موتاً صاخباً يليق به. لكن هذا الالتفاف حول موته يستحق التفكيك؛ كيف نجح علي في امتلاك مشروع جامع، يمس الجميع ويصبح جزءاً من ذاكرتهم؟ كيف استطاع أن يتحدى التفاهة؟

الذاكرة الجمعية.. الذاكرة الوطنية الشعبية

حظي مصطلح «الذاكرة الجمعية» نفسه بكثير من الاهتمام في السنوات السابقة، وهو المصطلح الذي ظهر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ليدلل على التجمّع المشترك لمعارف ومعلومات محددة في ذاكرة شخصين أو أكثر. وفي سياق التداول العام، تم تفضيل المصطلح على «الذاكرة الشعبية» أو «الذاكرة الوطنية»، ويمكن تبرير ذلك بالنزوع العام لإسقاط الطابع السياسي أو الشعبي من فكرة الذاكرة ذاتها. لكن سواء كانت الذاكرة المرتبطة بحاتم علي جمعية، شعبية، أم وطنية، المهم تحليل عناصرها.

وضوح المشروع

حينما نتحدث عن حاتم علي، نحن هنا نتحدث عن مشروع متكامل ومُركّب على صعيد المقولات أو آليات العمل. فهناك من جهة الدمج بين السياسي والواقعي المُعاش واليومي. وهناك أيضاً الدمج بين الحاضر والماضي، والإصرار على إعادة قراءة التاريخ، والبحث عن الخط المستمر الذي يجعل فهم اللحظة الراهنة غير ممكن دون تتبع تطورها في سياق سابق.

المشروع المُركب ظهر أيضاً على صعيد الشراكات «بمعنى ثلاثية المؤلف والمخرج والممثل»، فعمل علي لا يمكن مقاربته أو تحليله دون التطرّق لخيارات النصوص من جهة، ودون الحديث عن المهارة في اختيار الممثل القادر على إكمال إغلاق هذه الحلقة. ولهذا كان من اللافت مثلاً: ندرة الشهادات التي تحدثت عن الجوانب التقنية التفصيلية في عمل حاتم علي كمخرج، بمعنى لقطات التصوير، وإدارة المشهد والعمل مع الممثل. فتلك الملاحظات ورغم أهميتها لم تكن وحدها كافية لإيضاح أهمية خصوصيته التي حولته من مخرج إلى مشروع، وجعلت الذكرى المرتبطة به جمعية بدلاً من فردية. فلنأخذ على سبيل المثال: الموقف من الفصول الأربعة؛ كيف يمكن ل 17 عشر شخصية أساسية أن تمثّل هوية ما يقارب 23 مليوناً؟ أو كيف يمكن لعائلة واحدة أن تختصر معظم شرائح المجتمع السوري. كثيراً ما يقال بأن عائلة الفصول الأربعة كانت عائلة متوسطة نموذجية، لكن في الحقيقة هي تتضمن شخصيات من كافة فئات المجتمع. والصراعات والأحداث العائلية، الخاصة والعامة، التي تحصل على امتداد جزئي العمل، تنتج مباشرة من التفاعل بين طبقات المجتمع الثلاث.

كان الاجتهاد أحد أبرز السمات التي تكرر الحديث عنها على لسان مخرجين وممثلين عملوا مع علي، والاجتهاد هنا يعني من جهة: الثقافة الواسعة، ويعني أيضاً: هضم هذه الثقافة وإخراجها بقالب لا يهادن فيما يتعلق بالقيمة الفنية وجرعة المتعة. من سمات مشروعه أيضاً: عدم التخلّي عن القيم الوطنية، وتحديداً فيما يتعلق بإصراره العمل على «التغريبة الفلسطينية».

ففي مقطع تم تداوله بكثرة في الأيام الماضية، نرى حاتم علي يتحدث حول الصعوبات التي واجهته في إيجاد جهة تقبل إنتاج هذا العمل. وكذلك الأمر فيما يتعلق بنص سيناريو ممدوح عدوان» الزير سالم» الذي رفضت إنتاجه الكثير من شركات الإنتاج بسبب مضمونه السياسي وتكلفته العالية. وتعقيباً على معالجة قضايا تاريخية إشكالية في أعمال درامية، علّق علي في إحدى مقابلاته التلفزيونية: «لا يكفي مقاربة موضوع مهم، بل لا بد من أن توفّر لهذا العمل سويّة إنتاجية كي يتم إقناع الذين يتربصون بهذا النوع من الأعمال». وفي تعليقه على استعادة الشخصيات التاريخية يتحدث علي في مقابلة تلفزيونية عن الأسوار التي وضعها التاريخ العربي فيما يتعلق بالحياة الشخصية للرموز التاريخية، ودور الدراما في سد ثغرات من هذا النوع. ونراه في موضع آخر يتحدث عمّا أسماه «تغليب الحياة الداخلية للشخصية على شكلها الخارجي» وخيارات المخرج فيما يتعلق بأشكال الشخصيات، وتحديداً الأيقونات التاريخية. وبالتالي، علي ضمن مشروعه لم يكتف بالعمل على المقولات، بل حوّلها إلى أشخاص من لحم ودم، سواء كانت تلك الشخصيات بطلاً تاريخياً أو رجل أعمال أو أستاذ جغرافيا، لأن الذاكرة في المحصلة ستتشكل من هؤلاء.

اعتدنا في السنوات الماضية التململ من الابتذال والسير وراء الموضة والانشغال والتفاعل الفارغ والآني مع أي حدثٍ جديد بذات الطريقة